

نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ هَذِهِ الْمِثْقَالَيْنِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْدِينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورَةِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مَعَ

أَحْسَنُ الْحَوَاشِي

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَؤِي

أَمَّا الْمَخْتَصَرُ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ الْمَعْرُوفِ بِأُصُولِ الشَّاشِي
الْمُتَدَوِّلِ فِي زَمَانِنَا... فَذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشْفَانِ اسْمَهُ الْخَمْسِينَ
وَأَنَّهُ لِنِظَامِ الْإِيْرِ الشَّاشِي قِيلَ كَانَ مِنْ الْمَصْنُفِ بِالْأَصْلِ
خَمْسِينَ سَنَةً فَيَسْمَاهُ



سلسلہ مطبوعات - ۰۳۶

فَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ الْبَيْتِ الْمُبِينِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْدِّينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورِ بِهِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مع

أَسْنُ الْحَوَاشِي

قال العلامة اللكنوي

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسين“ وأنه لنظام الدين الشاشي قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسين سنة فيتمه به“

الميزان ناشران و تاجران كُتُب
الكریم مارکیٹ اُردو بازار لاہور پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المحشي العالم عرفيوضه الخاص العام

هو مجمع الفضل والكمال مرجع ارباب الفضال محسبوا القرآن أعلم علماء الزمان مولنا الحافظ محمد بركات الله
 سلمه الله ابقاه ابن الحق الجليل المدقق النبيل مولنا الحافظ محمد احمد الله بن امام الرياضيين سابق المتقدمين
 بحر العلوم والجاه مولنا المفتي محمد نعمت الله بن سندا الفضلاء سيد العرفاء لك هوية مزايات الله مولنا المفتي
 محمد نوح الله بن اشر العلوم الخفي الجلي مولنا المفتي محمد ولي (اخ المشهور في الزمان الملا محمد حسن) بن اصابية
 الهك القاضى غلام مصطفى بن الفاضل الاشرش الملا محمد سعد اكبر بناء سلطان المحققين بهان
 المذيقين الملا محمد قطب الدين الشهيد الهك نسبة الى سمي الى بالكسر المتوفى سنة ثلث ومائة الف ابن مولنا
 عبد الحليم بن مولنا عبد الكريم بن شيخ الاسلام مولنا احمد بن قدوة العظماء حافظ الدين محمد اللاهوتي مولنا
 منشأ ابن الشيخ فضل الله بن الشيخ محي الدين الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصاري الهروي
 ابن مولنا اسمعيل بن مولنا اسحق بن مولنا دود بن مولنا عزيز الدين بن مولنا اجمال الدين بن خواجه وسيد
 ابن خواجه غياث الدين بن خواجه معز الدين بن خواجه حبيب الله بن خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين
 ابن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمد بن ايوب بن جابر بن
 مقرئ لباري عبد الله الانصاري بن ابي منصور محمد بن ابي معاذ بن محمد بن احمد بن علي بن جعفر بن منصور بن سينا
 ابي ايوب الانصاري صاحب سوال الله صلى الله عليه وسلم هذا نسبه من جهة الاب واقام من جهة الام فهو ابن بنت الفضل
 الكامل العالم العادل مولنا محمد عظيم الله بن صاحب علم والجاه مولنا المفتي محمد حفيظ الله بن زبدة
 العرفاء في عصره عمدة العلماء في دهره مولنا حبيب الله بن مولنا محمد الله بن مولنا احمد عبد الحق بن الملا
 محمد سعيدا وسطا بناء مولنا قطب الدين الشهيد الهك الى اخوة ولادته في شعبان سنة ثمان وتسعين بعد الف
 والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والقبلة في الوطن المشتهر بكنو بفتح اللام وسكون الكاف فقه النون
 واخره واوساكنة بلدة عظيمة من بلاد الهند اقلته القرآن عند من له فضل من الله ذي الجود والجاه عنه الملا
 محمد فضل الله رحمه الله من الجنة اعلاها اعطاء تبراكا وبيتما ثم شرع في قراءة القرآن فحتمه قوا بعض الكتب
 الهندية ثم شرع في تفصيل الانكليزية على فوق عمارة ابناء عصره قد كان عمه المذكور يمنع عنه لكونه لسان الكفرة ولم يلتفت
 احد الى قوله ما عمل عليه لكونه ضروريا للعيشة الدنيوية فاذا ندم على ما ذهب بصورها فاعالجها اطباء وعجرا و
 تيقنوا انه قد اال بصورها فلا يعنى ولا ينفع الدواء فانكر اعلاجه فقال عمه المذكور لا يبقا تترك لسان الانكليزية

وتعهد لحفظ القرآن فيبدأ أن شاء الله تعالى فقبل بية ذلك فشفاه الله تعالى بكره موته وفضله فاشتغل في حفظ القرآن وختمه في أربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفهامة مولانا محمد فيهام الله حبه الله بعضها على الخية لا كبر في المقام الجليل إلا فخر الذي لا تعد مناقبه ولا تحصر شئنا وأبي مولانا محمد عظم الله مداه بعضه على الخية عالم العلوم العربية واقفا لا سار لا الهية الحافظ العالم الشيخ محمد قيام الدين عبد الباري عم فيض الجاري اشتغل في التغزل الفارسي عند خوجه عزير الدين اللكنوي وفي التغزل الهندية عند مولانا محمد نعام الله بن العالم النبيل الفاضل الجليل مولانا ولي الله رحمه الله الفزلي على ثم عند الشيخ أمير احمد الينائي اللكنوي قد اعطاه الله فهما الطيفاء عقلا سليما خصوصا في علم الادب فترتب ديوانين في الهندية وتلمن عليه في التغزل كثير من الرجال فلما توجه الى التصنيف التأليف حرق يوانيه اعرض عنه لانه يرى للعلماء ولا نه جاء منعه في الحديث لما فيه من الكذب بل جاء في القرآن الشعر ويتبعهم الغاؤون وعلوم العلوم العربية لجماعة من الناس حتى انه يعلم في تلك الاوان في المدرسة النظامية الواقعة في طر العلم والعمل فونكي محمد وايضا تلمذ عليه في العلوم الفارسية جماعة لا تعد لا تحصى وبائع على يد اخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد الرزاق قدس الله سرهم واقعة البيعة التي تمس من مولانا محمد عبد الوهاب للبيعة فاجاب بان كفاك خلوص قلبك لا حاجة لك الى البيعة فسكت بعد زمان ارتمى مولانا الممدوح من هذا الدار الى دار الآخرة فوالله الملا في المنام بعد زمان كان ذهب الى حقيقة مولانا انوار الحق ليحضر في حرم من الاكابر فزى الباب مغلقا والناس مجتمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فزى الملا محمد عبد الوهاب كنه جالس في المسجد حذاء المقبرة فذهب اليه سلم عليه فضحك اعطاه ظر فاملا من الحلوى فاخذ الملا وذهب به الى المقبرة واكلمه فاذن انبه عن المنام وجد نفسه في مقامه فلما اصبح كتب لرويا الى ابنه الاصغر قد كان ابنا هاما في مثل المنوكة فاجاب بان الملا من المبايعه في سلسلته ما اني فلا اعلم كيف يكون هذا وان قد سدت باب المبايعه فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا محمد عبد الرؤف اغشى عطفه بعدة فذهب اليه بانسه اقام هناك وذهب الملا لا عتياء فقال للملا للبيعة على يد فبايع الملا ورجال اخرين على يد وقاسم الحلوى من عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل القادة والچشتية والسهر خرية والمصافحة وله اسانيد كثيرة منه كالاولا مثل السلسلات كلها وهذا كونه في الباقيات الصالحات لا زال مفيدا مفيضا راغبا الى الثواب العارف لربانية والفيوضات الرحمانية فبعد ان شغل مرشد الملا في المنام ان الملا محمد عبد الوهاب يقول له لم لا تذهب للحج فقال لا يستطيع ان اذهب فقال اذهب واذهب عن اجير قل قولي هذا للملا عبد الباري سلم فلما ذكر الرويا فقال الملا من تجد يد البيعة في السلسلة القادة واجاه السلسلة الجشتية فجد الملا البيعة على وجه حصل منه اجابة تامه مع ذلك لم ياخذ البيعة لاحد من الناس اجتنابا

عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها الحقيقة المنطقية على شرح الشمسية المعروف بقطبى التعليق
 الاسعد على حاشيته للسيد رفيع الاشتباه عن شرح السلم لمحمد الله وتحقيق الاقن على شرح السلم
 لاحسن واصعدا الفهم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للمبيد وتوحي المصباح على مراح
 الارواح والترتيب القيومى على شرح الجاهى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب ارشاد الطلبة على النون
 الصفا وازالة الخفا عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى فى تشرىح الحسامى خلعت حمانى فى احوال المشيخ الجيكانى
 وبكاء العينين فى شهادة الحسين واثار الاقنية ترجمة تذكرة الاوليا وقرارة الواعظين ترجمة درة الناصحين
 ومنية الراغبين ترجمة غية الطالبين واثار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم
 الثبوت واحسن الحواشى على اصول لثاشى واثارها العبد ترجمة جواهر الخمسة وتسجسة
 فصول الحكم ورسالة فى ولادة النبى ورسالة فى احوال الخلفاء الراشدين وله حواشى عديدة
 على اكثر الكتب منها پنج گنج والزيدة والزنجانى وصوف مير والضرير والكبرى والتهديب وشرح التهذيب
 ومختصر الميزان لثاشى خوجى قال اقول وغنية المستملى والقدرى وشرح الاسباب والعلامات
 ومختصر المعانى وتفتحة اليمين وله شرح كبير للفصول الكبرى حاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها
 خوفا لا لطالب اكثرها طبع مرة بعد اخرى تصانيفه دالة على تجوعه له تقاربط على اكثر الكتب العربية
 والفارسية والهندية لا تحصى عدد هم تزوج اول بنت الشيخ فلا حسين الصديق من شيوخه كنو
 فى الربيع الثانى سنة ١٠٢٢ هـ فمات بقضاء الله وقدره فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٢ هـ فبعث فاتها تزوج بنت
 القاضى محمد حسن السها لوى الانصارى من نسب الملائكة شهدا السها لوى له
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب الالفاء ورزقه الله
 علما نافعا وفهما كاملا ويكون مثل اجداده الذين لا مثل لهم فى عصرهم ولا فى عصر
 ما بعدهم اللهم آمين ثم آمين له اخلاق مرضية وافعال حسنة منها التوسط فى ملابسة
 وما كله والاجتناب عن لباس الشهرة والرويا الصادقة وعدم اضاعه
 الزمان فى الملاهى والتواضع للتواضعين واخذمة الاعزة
 وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق
 المقام فى توصيفه ومع ذلك قد طال
 وما حرت فى شانه قليل عما هو فى ذاته

حسرة حق عبد الله محمد عن الله عفا الله انصاى للكنى الفركى لست الله نوبه الخفى

△

الحمد لله الذي أعزّى منزلة المؤمنين بكم خطابه ورفع درجة
العالمين بمعاني كتابه وخصّ المستنبيين منهم بمنزلة الأصابة
وتوابه الصلوة على النبي واصحابه السلام على أبي حنيفة وأصحابه
ولبعد فان أصول لفقه أربعة كتاب الله تعالى وسنة
رسوله واجماع الأئمة والقياس فلا بد من البحث في كل واحد
من هذه الأقسام ليعلم بذلك طريق خروجه الأحكام
التي

في كتاب الله تعالى **فصل في الخاص والعام** فالخاص لفظ وضع
 المعنى معلوم أو شئ معلوم على أنه تفراد كقولنا في تخصيص الفرد ^{فرد} ^{فرد} ^{فرد}

بحث
لئون اصول الفقه
الاربعة



بعض

منه

三

...

三

卷之四

७३

الأصل الأول

٤

الكتاب

قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم خاص في التقدير الشرعي
فلا يترك العمل به باعتبار أنه عقد مالي فيعتبر بالعقد المالي فيكون
تقدير المال فيه مكملاً إلى رأي الزوجين كما ذكره الشافعي وقيل
على هذا أن الفلأ لنقل لعبادة أفضل من الاشتغال بالنكاح وإباح
أبطاله بالطلاق كيف ما شاء الزوج من جمع وتفرق وإباح إرسال
الثلث جملة واحدة وجعل عقد النكاح قابلاً للمفسخ بالخلع لذلك
قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره خاص في وجوب النكاح من المرأة
فلا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه
الخلع في حل النكاح ونزوم المهر والنفقة والسكنى ووجوب
الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما ذهب إليه قدامه
بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام فنوعان عام خاص
عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم يخص عنه
شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا
إذا قطعت يد السارق بعد هلك المسروق عنه لا يجب عليه

بحث
تقسيم العام الى
قسمين

قوله تعالى ولا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه الخلع في حل النكاح
ونزوم المهر والنفقة والسكنى ووجوب الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث
على ما ذهب إليه قدامه بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام
فنوعان عام خاص عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم
يخص عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا
قلنا إذا قطعت يد السارق بعد هلك المسروق عنه لا يجب عليه
قوله تعالى ولا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه الخلع في حل النكاح
ونزوم المهر والنفقة والسكنى ووجوب الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث
على ما ذهب إليه قدامه بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام
فنوعان عام خاص عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم
يخص عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا
قلنا إذا قطعت يد السارق بعد هلك المسروق عنه لا يجب عليه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بحوث
علوم كلمة
ما

الاصول الاول	٨	الكتاب
--------------	---	--------

الضمان لان القطع جزاء جميع ما اكتسبه السارق فان كلمة ما
عامة يتناول جميع ما وجد من السارق ويتقدر بمقابل لضمان يكون
الجزاء هو المجموع ولا يترك العمل به بالقياس على الغصب كدليل على
ان كلمة ما عامة ما ذكره محمد اذا قال لمولى بحار يته ان كان ما
في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لا تعتق وبمثله
نقول في قوله تعالى فاقرأوا ما نزل من القرآن فانه عام في جميع ما
نزل من القرآن ومن ضررته عدم توقف الجزاء على قراءة الفاتحة
وجاء في الخبر انه قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فعملنا بها على وجه
لا يتغير به حكم الكتاب بان عمل الخبر على نفي اكمال حتى يكون مطلق
القراءة فرضا بحكم الكتاب قراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر وقلنا
كذلك في قوله تعالى ولان كلوا مما لوين كرا سلم الله عليه نه يوم
خرمة متروك التسمية عاملا وجاء في الخبر انه عليه السلام سئل
عن متروك التسمية عاملا فقال كلوا فان تسمية الله تعالى قلب كل امر
مسلم فلا يمكن التوفيق بينهما لانه لو ثبت الحل بتركها عاملا
لثبت الحل بتركها ناسيا حينئذ يرفع حكم الكتاب فيترك الخبر

[illegible][illegible][illegible]

قوله تعالى **وَأَمَّا الْعَامُّ الَّذِي خِصَّ عَنْهُ** البعض فحكمه بحجب العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص اخرج بعضا معلوما عن الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

الاصل الاول ٩ الكتاب

وكذلك قوله تعالى **وَأَمَّا تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي أَخْرَجْنَا مِنْهَا الْبَاطِلَ** حرمه نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا الصداق ولا الاملاحة ولا املا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما فقدر الخبر واما العام الذي خِصَّ عنه البعض فحكمه بحجب العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص اخرج بعضا معلوما عن الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

بحث العام المخصوص منه البعض

قوله تعالى **وَأَمَّا تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي أَخْرَجْنَا مِنْهَا الْبَاطِلَ** حرمه نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا الصداق ولا الاملاحة ولا املا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما فقدر الخبر واما العام الذي خِصَّ عنه البعض فحكمه بحجب العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص اخرج بعضا معلوما عن الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

قوله تعالى **وَأَمَّا تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي أَخْرَجْنَا مِنْهَا الْبَاطِلَ** حرمه نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا الصداق ولا الاملاحة ولا املا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما فقدر الخبر واما العام الذي خِصَّ عنه البعض فحكمه بحجب العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص اخرج بعضا معلوما عن الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

الأصل الأول ١١ الكتاب

في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل بالخبر
 على وجه لا يعاير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب
 والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران
 وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى
 التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد يجيء بماء مطلقا فان قيل لا إضافة
 ما أزال عنه ثم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
 شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج
 حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وأمثاله وخرج عن هذه
 القضية الماء القصب قوله تعالى ولكن تريد لي طهركم والنجس لا يفيد
 الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحدوث شرط لوجوب الوضوء
 فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحدوث محال قال أبو حنيفة
 رضي الله عنه للمظاهر إذا جامع امرأته في خلل الأطعام يستأنف
 الأطعام لأن الكتاب مطلق في حق الأطعام فلا زاد عليه شرط عدم
 المسيس بالقياس على الصوم بل أطلق مجرى على الطلقة المقيد
 على تعييده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار البيمين

بحث
 جواز التوضي بماء الزعفران
 وأمثاله

الركوع في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل بالخبر
 على وجه لا يعاير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب
 والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران
 وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى
 التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد يجيء بماء مطلقا فان قيل لا إضافة
 ما أزال عنه ثم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
 شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج
 حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وأمثاله وخرج عن هذه
 القضية الماء القصب قوله تعالى ولكن تريد لي طهركم والنجس لا يفيد
 الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحدوث شرط لوجوب الوضوء
 فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحدوث محال قال أبو حنيفة
 رضي الله عنه للمظاهر إذا جامع امرأته في خلل الأطعام يستأنف
 الأطعام لأن الكتاب مطلق في حق الأطعام فلا زاد عليه شرط عدم
 المسيس بالقياس على الصوم بل أطلق مجرى على الطلقة المقيد
 على تعييده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار البيمين

الركوع في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل بالخبر
 على وجه لا يعاير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب
 والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران
 وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى
 التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد يجيء بماء مطلقا فان قيل لا إضافة
 ما أزال عنه ثم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
 شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج
 حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وأمثاله وخرج عن هذه
 القضية الماء القصب قوله تعالى ولكن تريد لي طهركم والنجس لا يفيد
 الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحدوث شرط لوجوب الوضوء
 فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحدوث محال قال أبو حنيفة
 رضي الله عنه للمظاهر إذا جامع امرأته في خلل الأطعام يستأنف
 الأطعام لأن الكتاب مطلق في حق الأطعام فلا زاد عليه شرط عدم
 المسيس بالقياس على الصوم بل أطلق مجرى على الطلقة المقيد
 على تعييده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار البيمين

قوله فلهذا لا يرد على من قال ان البيع لا يفسد الا بالفساد...
قوله فلهذا لا يرد على من قال ان البيع لا يفسد الا بالفساد...
قوله فلهذا لا يرد على من قال ان البيع لا يفسد الا بالفساد...

مطلقة فلا يزداد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل
فان قيل ان الكتاب في صحيحه لا يوجب مطلق البعض قد قيل
بمقدار الناصية بالخبر والكتاب مطلق في انتهاء الحرمة الغليظة بانكا
وقد قيدتم بالدخول بجديت امرأة رفاعه قلنا ان الكتاب ليس
بمطلق في باب البيع فان حكم المطلق ان يكون الا في باقى فم كان اتيا
بالمأمومة الا في باقى بعض كان ههنا ليس بات بالمأمومة فانه لو
مسح على النصف او على الثلثين لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق
المجمل واما قيد الدخول فقد قال لبعض انكاح في النص حمل
على الوطى اذ العقد مستفاد من لفظ الزوج وبهذا يزول لسؤال
وقال البعض قيد الدخول ثبت بالخبر وجعلوا من المشاهير فلا يلزمهم
تقييد الكتاب بخبر الواحد الفصل في المشترك الموقوف المشترى
ما وضع لمعينين مختلفين ولمعان مختلفة الحقائق مثاله قولنا
جارية فانها تتناول الامة والسفينة والمشتري فانه يتناول
قابل عقدا لبيع وكوكب السماء وقولنا بائني فانه يحمل البين
والبيان وحكم المشترك انه اذا تعين الواحد حمل على دابه

بحث
المشترى
الموقوف

قوله فلهذا لا يرد على من قال ان البيع لا يفسد الا بالفساد...
قوله فلهذا لا يرد على من قال ان البيع لا يفسد الا بالفساد...
قوله فلهذا لا يرد على من قال ان البيع لا يفسد الا بالفساد...

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

الأصل الاول ١٢ الكتاب

على الحيض وحمل لنكاح في لآية على الوطئ وحمل لنكاحات حال منكره
الطلاق على الطلاق من هذا القيل على هذا قلنا الدين لما نه من الزكاة
يصرف الى ايسر ما لى قضاء للدين فوج على هذا فقال اذا زوج
امراة على نصاب له نصاب من الغنم ونصاب من الداهم يصير الدين الى
الداهم حتى لو حال عليه ما احول قبل لركه عنده في نصاب الغنم ولو في
الداهم ولو تخرج بعض جوه المشركين ببيان من قبل المتكلم كان مفسر
وحكمه به العمل به يقينا مثالا اذا قال لفلان على عشرة دراهم
من نقد بخار اقول له من نقد بخار تفسيره فله ذلك نكاح منصرف
الى غالب نقد البدل بطريق التاويل فيخرج المفسر فلا يجب نقد
البدل فصل في الحقيقة والمجاز كل لفظ وضع واضع اللغة
ياراء شىء فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره يكون مجازا الحقيقة
ثم الحقيقة مع المجاز لا يجمعان ارادة من لفظ واحد في حالة
واحدة ولهذا قلنا لما اريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام
وتبيعوا الداهم بالداهمين ولا الصاع بالصاعين سقط اعتبار
نفس الصاع حتى تجار بيع الواحد منه بالاثنتين وما اريد لوقاع

بمن الحقيقة والمجاز
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

ابن الرواحی: من مر بها صحیح وقد اخرج فی الزنا ۱۲ اسن الحدادی

الأصل الأول

14

الكتاب

بحث کون
از خلفاء اعظم
عند ابی حنیفہ

الاف عم احمد سايه سدي در بزمي كه في سببا لان احمد سايه سدي مكل ومنه لصيا الى البارز لان بره باميل الكرمي وندرد الف ۱۳ حسن الجواهي على اصول الشافعي

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

ولا يجعل ذلك مجازاً عن الطلاق سواء كانت المرأة صغيرة سناً
 منه أو كبرى لأن هذا اللفظ لو فهم معناه لكان منافياً للزواج فيكون
 منافياً لحكمه وهو الطلاق ولا استعارة مع وجوب التناهي بخلاف
 قوله هذا إنني فإن التناهي لا ينافي بقاء الملك للأب بل يثبت
 الملك له فهو يعتق عليه فصل في تعريف طريق الاستعارة
 أعلن الاستعارة في أحكام الشريعة مطردة بطريق أحدهما أو
 لا اتصال بين العلة والحكم الثاني لوجوب الاتصال بين السبب والمحض
 والحكم فالأول منهما أوجب صحة الاستعارة من الطرفين والثاني بوجوب
 صحتهما من أحداً الطرفين فهو استعارة الأصل للفرع مثال الأول
 فيما إذا قال إن ملكك عبداً فهو حر فملك نصف العبد فباعه ثم ملك
 النصف الآخر لم يعتق إذ لم يجتمع في ملكه كل العبد لو قال إن
 اشتريت عبداً فهو حر فاشتري نصف العبد فباعه ثم اشتري
 النصف الآخر عتق النصف الثاني ولو عني بالملك الشراء أو البيع
 الملك صحته نية بطريق المجاز لأن الشراء علة الملك والملك حكمه
 فثبت الاستعارة بين العلة والمعلول من الطرفين إلا أنه فيما يكون تخفيفاً

[illegible]

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سببا محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق والذي هو مزيل ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعياً كصريحه بالطلاق
لأننا نقول لا نجعل مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل ملك المتعة
وذلك في بيان إذا رجعي لا يزول ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته
طلقتك ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يوجب أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
الهبه والتملك والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الترتبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكن المحل متعيناً النوع من الجواز يحتاج فيه إلى التنية لا يقال ولما كان

بحث
تقرير الأحكام على قسمي
الاستعارة

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سبباً محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق والذي هو مزيل ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعياً كصريحه بالطلاق
لأننا نقول لا نجعل مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل ملك المتعة
وذلك في بيان إذا رجعي لا يزول ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته
طلقتك ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يوجب أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
الهبه والتملك والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الترتبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكن المحل متعيناً النوع من الجواز يحتاج فيه إلى التنية لا يقال ولما كان

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فاسقته السماء فففيه العشر ونصف في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس
في الخضراوات صدقة مؤول في فقه العشر لأن الصدقة تحتمل جوها
فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بليان
من قبل المتكلم بحيث لا يبق مع احتمال التأويل والتخصيص مثله في قول
تعالى سبحانه الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن
احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال
التفرقة في السجود فأنسد باب التأويل بقوله اجمعون وفي الترميمات أن
قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال
المتعة قائم فبقوله شهرا فستر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو
قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع
فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير باق فبقوله
من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتبين المراد به فيتخرج المفسر على
النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف
ظاهر في لا قرأ نص في نقد البلد فإذا قل من نقد بلد كذا يتخرج المفسر
على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما للحكم

تخرج المفسر على النص

منه في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة مؤول في فقه العشر لأن الصدقة تحتمل جوها فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بليان من قبل المتكلم بحيث لا يبق مع احتمال التأويل والتخصيص مثله في قول تعالى سبحانه الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التأويل بقوله اجمعون وفي الترميمات أن قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال المتعة قائم فبقوله شهرا فستر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير باق فبقوله من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتبين المراد به فيتخرج المفسر على النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف ظاهر في لا قرأ نص في نقد البلد فإذا قل من نقد بلد كذا يتخرج المفسر على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما للحكم

المكتاب

وَجَوَّاهُ فَصَارَ خَالٍ لَا يَوْقِفُ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ لِابْتِيَانٍ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَنَظِيرُهُ
 فِي الشَّرْعِ عِيَا قَوْلُهُ تَعَالَى حَرَّمَ الرِّبَا فَاِنْ الْمَفْهُومُ مِنَ الرِّبَا هُوَ الزَّيَادَةُ الْمَطْلُوقَةُ
 وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ بَلْ مُرَادُ الزَّيَادَةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْعَوَضِ سَبْعُ مَقْلَعَاتٍ الْمُتَجَمِّعَةِ
 وَالْفِظَةُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَبْنِي الْمُرَادَ بِالتَّمَاثُلِ ثُمَّ فَوْقَ الْجَمْلِ فِي الْخَفَاءِ
 الْمُتَشَابِهُ مِثَالُ مُتَشَابِهِ الْخُرُوفَاتِ الْمُقْطَعَاتِ فِي أَوَّلِ الشُّوْرَحِ حَكْمُ الْجَمْلِ الْمُتَشَابِهِ
 اعْتِقَادُ حَقِيْقَةِ الْمُرَادِ بِحَتَّى يَأْتِيَ الْبَيَانُ **فَصْلٌ** فِي مَا يَتْرِكُ جَعْلَ الْإِلْفَاظِ
 وَيَأْتِي بِحَقِيْقَةِ الْفِظَةِ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا دَلَالَةُ الْعَرَفِ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتَّبِعْ
 الْأَحْكَامَ بِالْإِلْفَاظِ أَمَّا كَانَ لِدَلَالَةِ الْفِظَةِ عَلَى الْمَعْنَى مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ فَإِذَا
 كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَارَفًا بَيْنَ النَّاسِ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَتَعَارَفُ دَلِيلًا عَلَى
 أَنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرًا فَيَتَرَبَّعُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِثَالُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَسْتُ
 فَهُوَ عَلَى مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ فَلَا يَحْتِثُّ بِرَأْسِ الْعَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ وَكَذَلِكَ
 لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَعَارَفِ فَلَا يَحْتِثُّ بِتَنَاوُلِ بَيْضِ
 الْعَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ بَتْرَ الْحَقِيْقَةِ لَا يَرْجِبُ الْمَصْنُوعَ الْجَائِزَ لِجَوَابِ
 أَنَّهُ تَبَيَّنَ بِهِ الْحَقِيْقَةُ الْقَاصِرَةُ وَمِثَالُهُ تَقْيِيدُ الْعَامِّ بِالْبَعْضِ وَكَذَلِكَ
 لَوْ نَزَّاجًا وَمَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِنِّي يُضْرَبُ بِثَوْبِهِ

بِحَثِّ مَا
بِزَكِّ الْحَقِيقَةِ وَ
خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ

خمسة انواع

الاصل الاول	٢٤	الكتاب
-------------	----	--------

خطيب الكعبة يلزمه الحج بأفعال معلومة لوجوه العرف واثنائي قد تترك
 الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثال اذا قال كل مملوك لي فهو حرم يعق
 مكاتبه ولا من اعتق بعضه الا اذا نوى دخوله لان لفظ المملوك مطلق
 يتناول المملوك من كل وجه المكاتب ليس بمملوك من كل وجه ولهذا
 لم يشتر تصرفه فيه ولا يحل له وطئ المكاتبه ولو تزوج المكاتب بنت
 مولاة فومات المولى وورثته ابنت لم يفسد نكاحها واذا لم يكن مولاها
 من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك المطلق وهذا بخلاف المد
 وامر الولد فان الملك فيها كامل ولذا حل وطئ المدبرة وامر الولد
 وانما النقصان في ابوق من حيث انه يزول بالموت لا فصالة وعلى هذا
 قلنا اذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه او ظهاره جاز ولا يجسأ
 فيما احق المدبر وامر الولد لان الواجب هو التحريم وهو اثبات
 التحريم بانالة الرق فاذا كان الرق في المكاتب كاملا كان تحريمه
 تحريما من جميع الوجوه وفي المدبر وامر الولد ما كان امرا ناقصا
 لا يكون التحريم تحريما من كل الوجوه واثنائي قد تترك الحقيقة
 بدلالة سياق الكلام قال في السيد الكبير اذا قال

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فهذه اثبتت معظم النصوص في حكم ثبت معظم النصوص في قوله معظم النصوص عن الثابت بدلالة

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
الأية فإنه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصارتنا في ذلك قد ثبت
فقدهم بنظم لنص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم
سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم لثبت
فقدهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للشركاء
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت
الاستغناء وثبوت الملك للغارم في عجز المالك عن انتزاعه من يده
وتفريغته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
قوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإيهامه مساك في أدنى الصبح يحقق
مع الجنابة لأن من ضرورة حل مباشر إلى الصبح أن يكون الجزء
الأول من النهار مع وجود الجنابة والامسك في ذلك الجزء صوم
أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجنابة لا تنافي الصوم
ولزم من ذلك أن المضضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع
منه أن من ذاق شيئاً بقله لم يفسد صومه فإنه لو كان الماء ما لم يجد

بحث
عبارة النص إشارة
وامثلهما

قوله من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
الأية فإنه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصارتنا في ذلك قد ثبت
فقدهم بنظم لنص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم
سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم لثبت
فقدهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للشركاء
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت
الاستغناء وثبوت الملك للغارم في عجز المالك عن انتزاعه من يده
وتفريغته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
قوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإيهامه مساك في أدنى الصبح يحقق
مع الجنابة لأن من ضرورة حل مباشر إلى الصبح أن يكون الجزء
الأول من النهار مع وجود الجنابة والامسك في ذلك الجزء صوم
أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجنابة لا تنافي الصوم
ولزم من ذلك أن المضضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع
منه أن من ذاق شيئاً بقله لم يفسد صومه فإنه لو كان الماء ما لم يجد

الأصل الاقل

على تلك العلة قال الامام القاضي ابو يدوان قواعداً لتأنيف
 كرامة لا يمتهم عليهم تأنيف الابرين وكذلك قلنا في قوله تعالى ايها الذين
 آمنوا اذا نودي بالآية ولو فرضنا بيعاً لا يمتهم العاقدان عن السعي
 الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا
 قلنا اذا حلف لا يضرب امرأته فبذل شعرها أو عظمها أو خنقها يحنث
 كان بوجه الا يلام ويلو جد صوته الضرب مذل الشعر عند الملاعبة
 الا يلام لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلا يفسد بدمه بدمه يحنث
 لا تعدام معنى الضرب هو لا يلام وكذا لو حلف لا يتكلم فلا يفسد بدمه بعد
 موته لا يحنث لعدم الافهام باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا يأكل
 لحماً فاكل لحم السمك والجراد لا يحنث وتاكل لحم الخنزير والا لسان
 يحنث لان العالم بآول السماع يعلم ان الحامل على هذا اليمين انها هو
 الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات
 فيدار الحكم على ذلك فاما المقتضي فهو زيادة على النص لا يتحقق
 معنى النص الا به كان النص اقتضاه ليصح في نفسه معناه
 مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انعت المرأة

بحث
المقتضى
على النص

الاصول الاقل ٣١ الكتاب

على تلك العلة قال الامام القاضي بريدان قواعداً لتأنيف
كرامة او يحرم عليهم تأنيف لا يبرهن وكذلك قلنا في قوله تعالى يا ايها الذين
افئوا اذا نذرى الالية ولو فرضنا بيعاً لا يمتنع العاقدان عن السعي
الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا
قلنا اذا حلف لا يضرب امرأته فمداً شعرها او عضها او ختمها يحنث
كان بوجه الا يلام ولو وجد صوة الضرب مداً الشعر عند الملاعبة
لا يلام لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلاناً فضربه بعد موته يحنث
لانعدام معنى الضرب هو لا يلام وكذلك لو حلف لا يتكلم فلاناً فكلمه بعد
موته لا يحنث لعدم الافهام باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا يأكل
لحمنا فاكل لحم السمك والجراد لا يحنث وتواكل لحم الخنزير والا انسان
يحنث لان العالم باكل السمك يعلم ان الحامل على هذا اليمين انها هو
الا حذرنا عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات
فيلزم الحكم على ذلك فاما المقتضي فهو زيادة على النص لا يتحقق
معنى النص الا به كان النص اقتضاء ليصح في نفسه معناه
مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انعتب المرأة

فيقد ريد كون في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضمة والضمة
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجع الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
ضرورة ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة زائدة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا
فصل في الامر الامر في اللغة قول القائل لغيره افعل في الشرع
تصرف الزام الفعل على الغير وذكر بعض الامة ان المراد بالامر مختص
بمكة الصيغة واستحال ان يكون معناه ان حقيقة الامر مختص
بمكة الصيغة فان الله تعالى متكلم في الازل عندنا وكلامه امر
ونهي واختيار واستخبار واستحال وجود هذه الصيغة في
الازل واستحال ايضا ان يكون معناه ان المراد بالامر للامر
يختص بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر وجوب

قوله في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضمة والضمة
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجع الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
ضرورة ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة زائدة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

فيقد ريد كون في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضمة والضمة
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجع الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
ضرورة ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة زائدة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

بحث
الامر ما هو لغة
وشرعا

قوله في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضمة والضمة
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجع الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
ضرورة ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة زائدة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

قوله في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضمة والضمة
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجع الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
ضرورة ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة زائدة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

[illegible]

يتناول جنس واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لآداء ذلك الواجب بعد انقضاء
الوقت تكسر الواجب في تناول الأمر لك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة كان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمورية نوعان مطلق عن الوقت مقيد به حكم المطلق
أن يكون الآداء واجبا على التراخي بشرط أن لا يفوت في العمر
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر أن يعتكف شهرا له أن يعتكف
أي شهر شاء ولو نذر أن يصوم شهرا له أن يصوم أي شهرا في
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم أنه لا يصير
بالتأخير مفرضا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة
إذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلاة في الأوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا
فلا يخرج عن العهدة بآداء الناقص فيجوز العصر عند الاحتمار
آداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي أن موجب الأمر المطلق

بحث
نوع المأمورية مطلق
ومقيد

هذا هو الأصل الأول وهو واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لآداء ذلك الواجب بعد انقضاء
الوقت تكسر الواجب في تناول الأمر لك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة كان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمورية نوعان مطلق عن الوقت مقيد به حكم المطلق
أن يكون الآداء واجبا على التراخي بشرط أن لا يفوت في العمر
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر أن يعتكف شهرا له أن يعتكف
أي شهر شاء ولو نذر أن يصوم شهرا له أن يصوم أي شهرا في
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم أنه لا يصير
بالتأخير مفرضا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة
إذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلاة في الأوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا
فلا يخرج عن العهدة بآداء الناقص فيجوز العصر عند الاحتمار
آداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي أن موجب الأمر المطلق

[illegible]

وہو نیز الصوم
بان لا يجوز في وقت
يعوم الجوارح للسلامة
يعوم الجوارح للسلامة
وإذا وقع الدائم في
سورة
كثيرا من التبعين
فلا بد من ان
ليكون متخارفا
اطلاق الصوم
لا في اصل الصوم
شيء في الصوم
قد حصل من الشائع
العواظ فاعلم
التبعين في
الصوم الى رمضان
نوبت صوم رمضان
فقط جواب سوال جواب

[illegible][illegible]

طلق مفقدا
 كما
 الاصل في المأثور ولا يجب
 تبين عدد ركعات الصلاة ولا تحديد في الاداء
 اتفاقا والسنن وانما يجب التعيين في الترتيب
 لان الظنية وسعت الافعال والتعيين في الترتيب
 يمنع المأثم المكن والحصول محذور شرعي وذا بان
 الى آخر الوقت وان يقع وما روي في غير الوقت
 لان تسبيل الشروع فغرة وجوب المأثم في غير الوقت
 بابتداء اوله في غير وقت وجوب الصلوة وجوب
 تعيين الصلاة في غير وقت وجوبه لا في غير
 منزله في غير وقت وجوبه ولا في غير وقت
 المأثور وان تطلقا والمبني في غير وقت
 المأثور في غير وقت وجوبه لا في غير وقت
 ذلك في المأثور منه وتقدر فطيل لمجلد الوقت
 الفعل ولا يفضل منه وتقدر فطيل لمجلد الوقت
 الفعل ولا يفضل منه وتقدر فطيل لمجلد الوقت
 ويقصر في ذلك الوقت حتى لو نذر في وقت وجوبه
 يجب فيه في ذلك الوقت وجوبه في وقت وجوبه
 ويعين في وقت وجوبه في وقت وجوبه

الكتاب	٣٨	الأصل الأول
--------	----	-------------

لوجوب على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في أن
 المسارعة إلى الأيتام مندوب إليها وأما الوقت فنوعان نوع يكون
 الوقت ظراً للفعل حتى لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل كالصلوة
 ومن حكم هذا النوع أن وجوب الفعل فيه لا ينافي وجوب فعل آخر فيه
 من جنس حتى لو نذر أن يصل كذا وكذا ركعة في وقت الظهر لم ينافي
 ومن حكمه أن وجوب الصلوة فيه لا ينافي صحة صلوة أخرى فيه حتى
 وشغل جميع وقت الظهر لغير الظهر حتى ومن حكمه أنه ينادى المأذون
 إلا بنية معينة لأن غيره لما كان مشروعاً في الوقت يتعين هو بالفعل
 وإن ضاق الوقت لأن اعتبار النية باعتبار المزايم وقد بقيت المزايم
 عند ضيق الوقت النوع الثاني ما يكون الوقت معياراً له وذلك مثل
 الصوم فإنه يتقيد بالوقت وهو اليوم ومن حكمه أن الشرع إذا عين
 له وقتاً لا يجب غيره في ذلك الوقت لا يحجب أداء غيره فيه حتى
 الصبح المقيم لو وقع أمساكه في رمضان عزاً بخبره عن
 رمضان لا عما نوى إذا اندفع المزايم في الوقت سقط اشتراط التيقيد
 فان ذلك لقطع المزايم ولا يسقط أصل النية لأن الأمساك لا يصدر

[illegible]

م.الارغیب، استغری، مصلحی، و بی

الكتاب	٢١	الأصل الأول
--------	----	-------------

عَلَى مَنْ لَا صَلَوةَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَعَى إِلَى الْجُمُعَةِ فَخَيْلُهَا إِلَى مَوْضِعِ آخِرِ
الْأَمَلِ وَالنَّفْسِ أَهْلًا ۱۲

قبل إقامة الجمعية يجب عليه السعي ثانياً ولو كان معترفاً في الجامع

يكون السَّعْ سَاقِطًا عَنْكَ وَلَكَ لَوْ تَوَضَّأَ فَاحْتَقَبْ اِلَى الصَّلَاةِ

يجب عليه الوضوء ثانياً ولو كان متوضئاً عند دخول الصلاة لا يجب

عليه تجديد الوضوء والتقريب من هذا النوع الحد والقصاص

حسن بن أسطة دفع شر الكفرة وأعلى كلمة الحق ولو فرضنا عدم

الواسطة لا يبقى لك ما موابه فانه لو لا الجناية (ويجب الحد لو لا الكفر

المفتى إلى الحرب لا يجب عليه الجهاد فصلا الرأى واجب بحكمه لا صرا

نَوْحَانُ أَدَاءٌ وَقِضَاءٌ فَالْأَدَاءُ عِبَادَةٌ عَنْ تَسْلِيمِ عَيْنِ الْوَاجِبِ إِلَى

مستحقه والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب إلى مستحقه لا ادعاء

نوعان كامل وقاصر فالكمال مثل دعاء الصلوة في وقتها بالجماعة والطواف

متوضيًّا وتسليم المبيع سلمًا كما اقتضاء العقد المأمور المشي

وَسَلِّمِ الْغَاصِبَ الْعَيْنَ الْعَصُورَةَ كَمَا غَضِبْنَا وَحَكَمْنَا الَّذِي

ان يُحْكَمْ بِالْخُرُوجِ عَنْ الْعَهْدَةِ بِهِ عَلٰى هَذَا قُلْنَا الْغَاصِبُ إِذَا سَاعَ

والله اعلم بالصواب

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

بوجود العلم بالدين

[illegible]

[illegible]

الكتاب

[illegible]

بجست
الاداء القاصي
وحكمه

اصول الشاش
 لمولين المولوي محمد
 برکت اللہ علیہ
 الفنی نالہی
 بیضاہی

[illegible]

[illegible][illegible]

الأصل الاول
 أَنْ يُمْسِكَ الْعَيْنُ
 فظهر به عيب كان
 باعتبار ان الأصل
 رد العين المغصوب
 ويجب الأرض بسبب
 أو ساجه فبني عليه
 أو حطه فزرعها وبن
 جميعها للغاصب
 دراهم وتبرأ فاجب
 المالك في ظاهره
 فسيح لا يقطع
 مسألة المضمون
 المالك ضمانه من
 على المالك رد
 كامل وقاصرفا

[illegible][illegible]

كتاب
 اوله
 فيه و
 اصب
 شا
 طنها
 صرها
 قلنا
 ربها
 حق
 هذا
 اخذ
 واجب
 فتوان
 معركن
 فاعلم ان
 فاعلم ان
 فاعلم ان

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصلاة والصدقة والزكاة والحج والعمرة وما منعه من ذلك من العجز والمرض والجمادى والحر والبرد والجنون والسكر والبله والجهل والفتور والاضطرار والمرض والجمادى والحر والبرد والجنون والسكر والبله والجهل والفتور والاضطرار

الاصول الاول ٢٦ الكتاب

بالتشهاد الباطلة على الطلاق ولا يقتل منكحة الغير ولا بالولي حتى لو ولي زوجة انسان لا يضمن للزوج شيئا الا اذا ورث الشرع بالمثل مع انه لا يملكه صرة ولا محض فيكون مثله متروعا فيجب قضاؤه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية في حق الشيعي كفا مثل المصوم والدية في القتل خطأ مثل النفس مع انه لا متساهة بينهما

فصل في انتهى انتهى نوعان انتهى عن الافعال المحسية كالزنا وشرب الخمر والكنز الظلم ونهى عن التصرفات الشرعية كالتنهي عن الصوم في يوم النحر الصلوة في الاوقات المكرهه مع الدائم بالدهين وحكم النوع الاول ان يكون المنهى هو عين ما ورد عليه المنهى فيكون عينه فيما فلا يكون مشروعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنهى عنه غير ما اضيف اليه المنهى فيكون هو حسنا بنفسه فيما غيره ويكون المباشرة تكبيرا للحرام لغيره لنفسه وعلى هذا قال صاحبنا انتهى عن التصرفات الشرعية يقتضي تفرها ويؤاد بذلك ان التصرف بعد المنهى يبقى مشروعا كما كان لانه لو لم يبق مشروعا كان العبد عاجزا عن تحصيل المصلحة وحينئذ

تقسيم انتهى عن قسمين

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصلاة والصدقة والزكاة والحج والعمرة وما منعه من ذلك من العجز والمرض والجمادى والحر والبرد والجنون والسكر والبله والجهل والفتور والاضطرار والمرض والجمادى والحر والبرد والجنون والسكر والبله والجهل والفتور والاضطرار

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصلاة والصدقة والزكاة والحج والعمرة وما منعه من ذلك من العجز والمرض والجمادى والحر والبرد والجنون والسكر والبله والجهل والفتور والاضطرار والمرض والجمادى والحر والبرد والجنون والسكر والبله والجهل والفتور والاضطرار

[illegible][illegible]

الأصل الأول

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام من الرسل
الذين جاءوا بالبينات والهدى
والرحمة من ربهم

شهادة ابدان الفاسق من اهل الشهادة فينقض النكاح بشهادته
الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدون الشهادة محال انما يقبل
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصله وعلى هذا لا يجب
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها
ان اللفظ اذا كان حقيقة معني ومجازا لا عرف الحقيقة والى مثال ما قال
علماء نألبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال شافعي
يحل والصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت
عليكم ما كنتم تبتغون ويفرغ منه الاحكام على المذنبين من حل لوطي
ووجب لهم من يوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج
والبروز ومنها ان احدا لم يلزم اذا وجب تخصيصا في النص دون الآخر
فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص والى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما
ارزقوا فالاملاسة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور
وجوه ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من
الصور فان مثل لحارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

بحث
طريق معرفة المارد
بالنصوص

قوله ان الفاسق من اهل الشهادة فينقض النكاح بشهادته
الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدون الشهادة محال انما يقبل
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصله وعلى هذا لا يجب
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها
ان اللفظ اذا كان حقيقة معني ومجازا لا عرف الحقيقة والى مثال ما قال
علماء نألبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال شافعي
يحل والصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت
عليكم ما كنتم تبتغون ويفرغ منه الاحكام على المذنبين من حل لوطي
ووجب لهم من يوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج
والبروز ومنها ان احدا لم يلزم اذا وجب تخصيصا في النص دون الآخر
فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص والى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما
ارزقوا فالاملاسة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور
وجوه ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من
الصور فان مثل لحارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

[illegible]

الأصل الأول

٥٠

الكتاب

فإن صح قول الشافعي ويتفرع منه الأحكام على المذهبين من إباحة
الصلوة ومشي المصنف ودخول المسجد صحة الإمامة وكزوم التيمم
عند عدم الماء وتذكير المس في أثناء الصلوة ومنها أن النض إذا
لحق عدم وجوب الماء لا حرم وجوبه

قَرِئَ بَقَرَاءُ ثَبِينٌ أَوْ رُوِيَ بِرَوَاتَيْنِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى جِهَةٍ يَكُونُ عَمَلًا

بالوجهين اولى مثاله في قوله تعالى اذ جعلكم قروى بالنصب عطفًا

على المغسول بانخفاض عطا على المسوح فحملت قراءة انخفاض على حالة

التخفيف وقراءة النصب على حالة عدم التخفيف وباعتبار هذا المعنى

قَالَ لِبَعْضِ جَوَارِ الْمَسْجِدِ ثَبِتَ بِالْكِتَابِ كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى يُظَاهِرَنَّ

قُرِّيَ بِالتَّشْدِيدِ التَّخْفِيفُ فَيُجْعَلُ بِقِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ فِيمَا إِذَا كَانَ أَيْامَهَا

عشرة وثيقة التثديد فيما اذا كان ايام مهادون العشرة وعلى هذا

قال أصحابنا إذا انقطع دم الحيض لا قتل من عشية أو أيام الحيض وظن

الحائض حتى تغتسل لان كمال الطهارة ينبت باغتسالها وانقطع

دُمُّهَا الْعَشْرَةُ أَيْ مَا جَازَوْهَا قَبْلَ الْغُسْلِ لِأَنَّ مَطْلَقَ الطَّهَارَةِ تَبَيَّنَ

بِالنَّقْطِ الدَّمِ وَلِهَذَا قُلْنَا إِذَا انْقَطَعَ دُمُ الْعِيْشِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فِي أَخْرِقَاتِ الصَّلَاةِ

تَنْزَلُهَا فِرَیضَةُ الْوَقْتِ وَلَنْ لَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَقْدَارًا تَغْتَسِلُ فِيهِ

شأنه في تلك المدة التي هي بينه وبين الموت

من بين ما لا يمكن مغفلة الاستدراك
على الشريعة في الدماء
فيما دون الفقرة ١١
من عدم الاعتراض
باب

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

الكتاب

ولو انقطع دمها لاقل من عشرة ايام في اخر وقت الصلوة ان يقضي
الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرم للصلوة لانها الفريضة والا فلا
تفرد كطرقا من التمسكات للضعيفة ليكون ذلك تنبيها على موضع
الخلل في هذا النوع فمنها ان التمسك بما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال فلم يتوضأ لاثبات ان القى غير ناقض ضعيف لان لا تن
يبدل على ان القى لا يوجب الوضوء في الحال ولا خلاف فيه انما الخلاف
في كونه ناقضا وكذلك التمسك بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة
لا ثبات فساد الماء بموت لذباب ضعيف لان النص ثبت حرمة الميتة
والا خلاف فيه وانما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام
حجته لو اقرضه قوا غيبليه بالماء لا ثبات ان الخل لا يزيل النجس
ضعيف لان الخبر يقتضي وجوب غسل الدم بالماء فيتقيد بحال وجود
الدم على الخل ولا خلاف فيه وانما الخلاف في طهارة المحل بعد ازالة
الدم بالخل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في اربعين ساعة
ساعة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف لان مقتضى وجوب الشا
ولا خلاف فيه وانما الخلاف في سقوط الواجب باداء القيمة وكذلك

ببحث
طريق معرفة المراد
بالنصوص

[illegible]

الطلاق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فانت طالق فكلفت عمر ثم زيداً طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق فطلق في الحال لو اقضى لك ترتيباً للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقاً لا تخييراً وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادلى الفأوانت حتى يكون الاداء شئاً محرم
وقال محمد في الستير الكبير اذا قال لامام للكفار افعلوا الباب فانتقم
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امين لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادلى الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

تقرير حروف المعاني

الطلاق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فانت طالق فكلفت عمر ثم زيداً طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق فطلق في الحال لو اقضى لك ترتيباً للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقاً لا تخييراً وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادلى الفأوانت حتى يكون الاداء شئاً محرم
وقال محمد في الستير الكبير اذا قال لامام للكفار افعلوا الباب فانتقم
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امين لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادلى الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

الطلاق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فانت طالق فكلفت عمر ثم زيداً طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق فطلق في الحال لو اقضى لك ترتيباً للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقاً لا تخييراً وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادلى الفأوانت حتى يكون الاداء شئاً محرم
وقال محمد في الستير الكبير اذا قال لامام للكفار افعلوا الباب فانتقم
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امين لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادلى الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

به فحل عليه وتقول انت طالق انت مريضة او مصلبة تطلق
في الحال لو نوى التعليق صح نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان

اللفظ أن كان يحتمل معنى الحال إلا أن الظاهر خلافه وإذا تأمنا
ذلك بقصدك ثبت ولو قال خذ هذه الألف مضاربة وأعمل بها في

لا يصح حالاً لا خلاً ألف مضاربة فلا يتيقّد صدّ الكلام به وعلى

هذا قال أبو حنيفة إذا قالت نرجسها طلقني و لك ألف فطلقها
 أي على عدم الحائز بها يسقط ^{الألف} ^{الرقعة}
 ويجب له عليها شيء لأن قولها و لك ألف لا يفيد حال جوب الألف عليها
 أي على عدم الحائز بها يسقط ^{الألف} ^{الرقعة}

قوله **أطلقني مفيداً بنفسه** فلا يترك العمل ببذل الدليل بخلاف قوله
 حل هذا المتاع ولذا رهم لأن دلاله الإجارة يمنع العمل بحقيقة اللفظ

فصل الفاء للتعقيب مع الوصل لهذا تستعمل الاجزى كما انها
تعقب الشرط قال صاحبنا ادق قال بعث منته هذا العبد ب ألف

فَقَالَ الْآخَرُ فَهَذَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبُولًا لِلْبَيْعِ قِتْضَاءً وَيَقْبُتُ لِعَقْقِ مَنْهُ
 الْمَشْتَرَى ١٣
 ١٤
 عَقِيبُ الْبَيْعِ بَعْدُ مَا قَالَ هُوَ حَرَاءٌ وَهُوَ حَرَفَانَةٌ يَكُونُ رَدُّ الْبَيْعِ وَ

ذاقا للخيَّاط انظر الى هذا الثوب ايكفيني قبيصاً فظفر فقال نعم

[illegible]

فقال صاحب التوبة قطعه قطعه فاذا هو لا يكفيه كان الخياط
ضامنا لانه انما امره بالقطع عقيبا لكفاية بخلاف ما لو قال قطعه
او اقطع قطعه فقطعه فانه لا يكون الخياط ضامنا ولو قال يعت منك
هذا التوب بعشرة فاقطعه فقطعه ولم يقل شيئا كان البيع تافقا ولو
قال ان دخلت هذه الدار فهداه الدار فانت طالق فالشروط لا تخلو
الثانية عقيب دخول الاولى متصلا حتى لو دخلت الثانية او لا او
اخرا لكنه بعد مدة لا يقع الطلاق وقد يكون الفاء لبيان العلة
مثاله اذا قال لعبد اذ الى الف فانت حر كان العبد حرا في الحال
وان لم يحرر شيئا وتو قال للحر بي ازل فانت امين كان امنا وان
لم يزل وفي الجامع ما اذا قال مرا ازل بيدك فطلقها فطلقها في
المجلس طلقت تطلقه بائنة ولا يكون الثاني توكيدا بطلاق غير
الاول فصاركاته قال طلقها بسبب ان امرها بيدك ولو قال طلقها
فجعلت امرها بيدك فطلقها في مجلس طلقت تطلقه رجعية
ولو قال طلقها وجعلت امرها بيدك وطلقها في المجلس طلقت تطلقين
وكذلك لو قال طلقها وابنتها وابنتها وطلقها فطلقها في المجلس وقعت

بحش الفاء
قد تستعمل لبيان
العلية

قوله كان الخياط... قوله فاقطعه فقطعه... قوله يعت منك... قوله هذا التوب بعشرة... قوله اذا دخلت هذه الدار... قوله الثانية عقيب دخول... قوله اخرا لكنه بعد... قوله مثاله اذا قال... قوله وان لم يحرر... قوله لم يزل وفي... قوله المجلس طلقت... قوله الاول فصاركاته... قوله فجعلت امرها... قوله ولو قال طلقها... قوله وكذلك لو قال...
قوله كان الخياط... قوله فاقطعه فقطعه... قوله يعت منك... قوله هذا التوب بعشرة... قوله اذا دخلت هذه الدار... قوله الثانية عقيب دخول... قوله اخرا لكنه بعد... قوله مثاله اذا قال... قوله وان لم يحرر... قوله لم يزل وفي... قوله المجلس طلقت... قوله الاول فصاركاته... قوله فجعلت امرها... قوله ولو قال طلقها... قوله وكذلك لو قال...
قوله كان الخياط... قوله فاقطعه فقطعه... قوله يعت منك... قوله هذا التوب بعشرة... قوله اذا دخلت هذه الدار... قوله الثانية عقيب دخول... قوله اخرا لكنه بعد... قوله مثاله اذا قال... قوله وان لم يحرر... قوله لم يزل وفي... قوله المجلس طلقت... قوله الاول فصاركاته... قوله فجعلت امرها... قوله ولو قال طلقها... قوله وكذلك لو قال...

[illegible]

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقربون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطر وكنت
 لغلا فاقول فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقوله لو كان امة تزوجت نفسها بغياذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له نفسه

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقربون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطر وكنت
 لغلا فاقول فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقوله لو كان امة تزوجت نفسها بغياذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له نفسه

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقربون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطر وكنت
 لغلا فاقول فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقوله لو كان امة تزوجت نفسها بغياذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له نفسه

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقربون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطر وكنت
 لغلا فاقول فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقوله لو كان امة تزوجت نفسها بغياذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له نفسه

المكتاب

[illegible][illegible][illegible]

این کتاب را در این کتابخانه
 در روز ... در سال ...
 در شهر ...
 در کتابخانه ...
 در روز ... در سال ...
 در شهر ...
 در کتابخانه ...

[illegible]

فيكون بمعنى لا يكون كي نصا كما لو قال ان لم اتيتك اتيانا جزاؤه التغدية
 واذا تغد رها بان لا يصلي الا جزاء لا ولا وكل حمل على العطف
 المحض مثاله ما قال محمد ر اذا قال عبدك حنان لم اتك حتى تغد
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تغدي عندك اليوم فاناه فلم يتغد
 عندك في ذلك اليوم حنت وذلك لانه لما اُضيف كل واحد من
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيحصل
 على العطف المحض فيكون الجمع شوطا للبرق فصل الى لانتها
 الغاية فهو في بعض لصور فيفيد معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور
 يفيد معنى الاستسقاط فان افاد الامتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان
 افاد الاستسقاط تدخل نظير الاول شريطة هذا المكان الى هذا الحان
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام
 وبمثله لو حلف لا اكلهم فانا الى شهر كان الشهر ما خلا في الحكم
 وقلا فاد فائدة الاستسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرق والكمع
 دا خلا في تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المارق لان كلمة الى
 ههنا للاستسقاط فانه لو اها استوعبت الوظيفة جميع اليه لهذا

فيكون بمعنى لا يكون كي نصا كما لو قال ان لم اتيتك اتيانا جزاؤه التغدية
 واذا تغد رها بان لا يصلي الا جزاء لا ولا وكل حمل على العطف
 المحض مثاله ما قال محمد ر اذا قال عبدك حنان لم اتك حتى تغد
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تغدي عندك اليوم فاناه فلم يتغد
 عندك في ذلك اليوم حنت وذلك لانه لما اُضيف كل واحد من
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيحصل
 على العطف المحض فيكون الجمع شوطا للبرق فصل الى لانتها
 الغاية فهو في بعض لصور فيفيد معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور
 يفيد معنى الاستسقاط فان افاد الامتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان
 افاد الاستسقاط تدخل نظير الاول شريطة هذا المكان الى هذا الحان
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام
 وبمثله لو حلف لا اكلهم فانا الى شهر كان الشهر ما خلا في الحكم
 وقلا فاد فائدة الاستسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرق والكمع
 دا خلا في تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المارق لان كلمة الى
 ههنا للاستسقاط فانه لو اها استوعبت الوظيفة جميع اليه لهذا

بحث وضع الى لانتها الغاية

فيكون بمعنى لا يكون كي نصا كما لو قال ان لم اتيتك اتيانا جزاؤه التغدية
 واذا تغد رها بان لا يصلي الا جزاء لا ولا وكل حمل على العطف
 المحض مثاله ما قال محمد ر اذا قال عبدك حنان لم اتك حتى تغد
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تغدي عندك اليوم فاناه فلم يتغد
 عندك في ذلك اليوم حنت وذلك لانه لما اُضيف كل واحد من
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيحصل
 على العطف المحض فيكون الجمع شوطا للبرق فصل الى لانتها
 الغاية فهو في بعض لصور فيفيد معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور
 يفيد معنى الاستسقاط فان افاد الامتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان
 افاد الاستسقاط تدخل نظير الاول شريطة هذا المكان الى هذا الحان
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام
 وبمثله لو حلف لا اكلهم فانا الى شهر كان الشهر ما خلا في الحكم
 وقلا فاد فائدة الاستسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرق والكمع
 دا خلا في تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المارق لان كلمة الى
 ههنا للاستسقاط فانه لو اها استوعبت الوظيفة جميع اليه لهذا

فيكون بمعنى لا يكون كي نصا كما لو قال ان لم اتيتك اتيانا جزاؤه التغدية
 واذا تغد رها بان لا يصلي الا جزاء لا ولا وكل حمل على العطف
 المحض مثاله ما قال محمد ر اذا قال عبدك حنان لم اتك حتى تغد
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تغدي عندك اليوم فاناه فلم يتغد
 عندك في ذلك اليوم حنت وذلك لانه لما اُضيف كل واحد من
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيحصل
 على العطف المحض فيكون الجمع شوطا للبرق فصل الى لانتها
 الغاية فهو في بعض لصور فيفيد معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور
 يفيد معنى الاستسقاط فان افاد الامتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان
 افاد الاستسقاط تدخل نظير الاول شريطة هذا المكان الى هذا الحان
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام
 وبمثله لو حلف لا اكلهم فانا الى شهر كان الشهر ما خلا في الحكم
 وقلا فاد فائدة الاستسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرق والكمع
 دا خلا في تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المارق لان كلمة الى
 ههنا للاستسقاط فانه لو اها استوعبت الوظيفة جميع اليه لهذا

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الأصل الأول

45

الكتاب

[illegible]

والمفعول الثاني هو المفعول الأول وهو قوله تعالى لا اله الا الله والحمد لله رب العالمين

[illegible][illegible]

الأصل الأول

44

الكتاب

كان ذلك بمعنى الشرط حتى لا تطلق فصل حرف الباء لا التصاق
في وضع اللغوة لهذا تعصب الايمان وتحقيق هذا ان المبيع
اصل في المبيع والثمن شرط فيه ولهذا العن هلاك المبيع يوجب
ارتفاع المبيع دون هلاك الثمن اذا ثبت هذا فنقول الاصل ان
يكون التبع ملصقا بالاصل ان يكون الاصل ملصقا بالتبع فاذا دخل
حرف الباء في التبع في باب المبيع دل ذلك على انه تبع ملصق بالاصل
فلا يكون مبيعا فيكون ثمنا وعلى هذا قلنا اذا قال بعث منك هذا
العبد يكر من الخطئة ووصفها يكون العبد مبيعا والكر ثمنا فيجوز
الاستبدال به قبل القبض لو اقال بعث منك كرا من الخطئة ووصفها
بهذا العبد يكون العبد ثمنا والكر مبيعا ويكون العقد سائما لا يصح
الا موقلا وقال علماء اناح اذا قال لعبد ان اخبرني بقدوم فلان
فانت حرف ذك على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقا بالقدم فلو اخبر
كاذبا لا يعتق وتو قال ان اخبرني ان فلانا قد ام فانت حرف ذك على
مطلق الخبر فلو اخبره كاذبا اعتق وتو قال لامرأة ان خرجت من الدار
الا باذني فانت كذا احتجاج الا لاذن كل مرة اذا استثنى خرج ملصق بالاذن

[illegible]

This image shows a single page from a historical Arabic manuscript, likely a grammar or lexicology work. The page is densely packed with handwritten text in a cursive Maghrebi script. The main body of the text is organized into several vertical columns. At the top center, there is a header section containing the title "الأصل الأول" (The First Principle) and the number "٤٤". Below this, the main text begins with the phrase "فلخرجت في المرة الثانية بدين الأذن طلقت ولو قال ان خرجت من اللام إلا أن اخذ لك فذلك على الأذن مرة حتى لو خرجت مرة أخرى بدين الأذن لا تطلق وفي الزيادات إذا قال أنت طالق بمشيئة الله تعالى أو بأمره الله تعالى وبجمله لم تطلق فصل في وجوه البيان البين على سبعة أنواع بيان تقرير وبيان تفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف وبيان تبدل ما الأول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه محتمل غيره فبين المراد بما هو الظاهر فيتقرر حكم الظاهر ببيانه ومثاله إذا قال لغلان على تغير حنطة بقفيزا بلدا أو ألف من نقد البلد فإنه يكون بيان تقريرا لأن المطلق كان محمولا على قفيزا بلدا ويقدر مع احتمال الرادة الغير فاذا بين ذلك فقد مرر به بيانه وكذلك لو قال لغلان عندى ألف ودية فان كلمة عندى كانت باطلا وقها تنفيد الأمانة مع احتمال الرادة الغير فاذا قال ودية فقد قرر حكم الظاهر ببيانه فصل أما بيان التفسير فهو ما اذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشفه ببيانه مثاله اذا

The margins are filled with extensive commentary and additional examples, written in smaller hands. Some marginal notes include phrases like "قوله فلخرجت في المرة الثانية..." and "فان قلت...". There are also some larger, more decorative headings or sections within the margins, such as "بيان التقرير وبيان التفسير". The overall appearance is that of a well-used scholarly text, with many corrections and additions.

[illegible][illegible]

الأصل الأول

48

الكتاب

قال لفلان على شيء ثم فسر الشيء برب أو قال على عشرة دراهم
ونيف ثم فسر النيف وقال على دراهم ونيف ما بعشرة مثلاً وحكم
هذين النوعين من البيان أن يصح موصلاً ومفصلاً **فصل ما**
بيان التغير فهو أن يتغير ببيانه معنى كلامه وتظهير التعليق و
الاستثناء وقد اختلف لفقهاء في الفصلين فقال صاحبنا المعلق
بالشرط سبب عند جود الشرط لا قبله وقال الشافعي التعليق
سبب في الحال لا أن عدم الشرط مانع من حكمه وفائدة الخلاف
تظهر فيما إذا قال لأجنبيبة إن تزوجت فانت طالق أو قال
لعبد الغيران ملكتك فانت حر يكون التعليق باطلاً وعنده لا أن
حكم التعليق انعقاد صدق الكلام علة والطلاق والعتاق ههنا لم ينعقد
علة لعدم إضافته إلى المحل فبطل حكم التعليق فلا يصح التعليق
وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها يقع الطلاق لأن
كلامه إنما ينعقد علة عند جود الشرط والملك ثابت عند جود
الشرط فيصح التعليق ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق الوقوع
في صفة عدم الملك أن يكون مضافاً إلى الملك وإلى سبب الملك

[illegible]

الأصل الأول

[illegible]

التغيير

[illegible]

لاني ابيع
 عارضا اكون فان سئاه لا يسيو الطعام
 في حفظ الامني وجوبها لحذف الاستطاف لان
 في حفظ الامني وجوبها لحذف الاستطاف لان
 في حفظ الامني وجوبها لحذف الاستطاف لان

فيها العلماء انما من جملة بيان التغيير فتصح بشرط الوصل بين
جملة بيان التبديل فلا تصح وسياتي طرف منها في بيان التبديل
فصل واما بيان الضرورة فمثاله في قوله تعالى وراثة ابواه
فلا يرثه الثلث او جبة الشركة بين الايوين تعريين نصيب الامر
فصار ذلك بيانا لنصيب الاب على هذا قلنا اذ بينا نصيب المضاف
وسكتنا عن نصيب رب المال تحت الشركة وكذلك لو بينا نصيب
رب المال وسكتنا عن نصيب المضارب كان بيانا وعلى هذا حكم
المهرعة وكذلك لو وصي نفلان وفلان بالقرع تعريين نصيب
احدهما كان ذلك بيانا لنصيب الاخر ولو طلق احدى امرأتيه
ثم وطئ احدتهما كان ذلك بيانا للطلاق في الاخرى بخلاف
الوطئ في العتق المبهم عندنا خيفة لان حل الوطئ في
الامام اثبت بطريقين فلا يتعين جهة الملك باعتبار حل الوطئ
فصل واما بيان الحال فمثاله فيما اذا اراد اي صاحب شرع
امرا معاينة فلم يثبته عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

بحث بيان
الضرورة وبيان
الحال

الضرورة هي التي لا بد منها في كل وقت ومكان
وبيان الحال هو بيان ما هو عليه في كل وقت ومكان
فيما اذا اراد اي صاحب شرع امرا معاينة فلم يثبته
عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان انه مشروع والتشفيع
انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

فيما اذا اراد اي صاحب شرع امرا معاينة فلم يثبته
عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان انه مشروع والتشفيع
انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

وکانها مقتدی
 بده الامت الحوت کجاست
 من المکت ما شاد وکلا ونبه الاجاج
 وبقول عندنا کما فی کتب المصنف الکامل
 فی الاما بیان المصنف العزیز
 فی حال مصنف العزیز
 فی حال مصنف العزیز

الأصل الأول

45

الكتاب

البيان بأنه راض بذلك البكر إذا علمت بتزويجها ولو فسكت
 ثم كان ذلك بمنزلة البيان بالرضا والأذن والموافقة على بيع
 ويشترى في السوق فسكت كان ذلك بمنزلة الأذن في غير ما ذكرنا
 في التجارات المدعى عليه إذا نكل في مجلس تقضاء يكون
 الامتناع بمنزلة الرضا ببلد لم يال بطريق لا قاهر عنده وبطريق
 البذل عند أبي حنيفة ثم فالحاصل أن السكوت في موضع الحاجة
 إلى البيان بمنزلة البيان بهذا الطريق قلنا الإجماع ينعقد بنص البعض
 وسكت الباقيين **فصل في ما بيان العطف فمثل أن تعطف مكيلا**
 أو مورا على حصة محبة يكون ذلك بياناً للحصة المحبة مثاله إذا
 قال لفلان علي مائة ودرهم أو مائة وقدر حصة كان
 العطف بمنزلة البيان أن الكل من ذلك الجنس كذا قال مائة
 وثلاثة أثواب أو مائة وثلاثة دراهم أو مائة وثلاثة أعبد
 فإنه بيان أن المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله أحد وعشرون
 درهما بخلاف قوله مائة وثوب أو مائة وشاة حيث لا يكون ذلك
 بياناً للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصح دينا في الذمة

لا يدل على استحقاقه ان يكون
 هناك حاجه مجبوره ان يكون
 بهذا الغرض والكل حاجه الى البيان
 والبيان لان البيان لا يكون
 في بعض الاشياء من غير وقت
 فكل من لا يحب عليه بيان الامام
 في بعض الاشياء من غير وقت
 لان السكوت من الحق فكل من لا
 عليه بيان الامام في بعض الاشياء
 لان السكوت من الحق فكل من لا
 عليه بيان الامام في بعض الاشياء
 لان السكوت من الحق فكل من لا

[illegible]

[illegible]

الأصل الثاني

64

السنة

كالمكيل والمؤن وقال ابي يوسف يكون بياناً في مائة وشاة ومائة
 وثوب على هذا الاصل ^{فصل} اما بيان التبديل وهو النسبة فيجب
 ذلك من صاحب الشراء ولا يجوز ذلك من العبد وعلى هذا يطرأ استثناء
 الكل عن الكل ^{لانه لا يبيح الرجوع عن الاقرار والطلاق}
 والعراق لانه نسبه وليس للعبد ذلك ^{لو قال العبدان على الف قرض}
 او ممن المبيع وقال دحي يوف كان ذلك بيان التغير عندهما فيصير
 موصلاً وهو بيان التبديل عند ابي حنيفة فلا يصح وان وصل ^{لو قال}
 فلان على الف من ثمن جاريت باعنيها ولو قبضها والحجاة لا اثر لها
 كان ذلك بيان التبديل عند ابي حنيفة ^{الاقرار بالثمن اقرار بالقبض}
 عند هلاك المبيع ذلوهلاك قبل القبض بنفسه البيع فلا يبيح الثمن لان ما

البكال

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي اكثر من عدد الرسل والحمد لله
 فصل في قسام الخبر خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنزلة
 الكتاب في حق ندم العلم العمل بفان من اطاعة فقد اطاع الله فما
 مر ذكره من بحث الخاص العام والمشارك والمجمل في الكتاب فهو كذلك

[illegible]

[illegible][illegible]

الأصل الثاني

62

السُّنَّةُ

في حق السنة إلا أن الشبهة في باب الخبر في قوله من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واتصاله بهذا المعنى صار الخبر على ثلاثة أقسام قسم
 صحيح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت منه بلا شبهة وهو
 المتواتر وقسم فيه ضرب شبهة وهو المشهور وقسم فيه احتمال
 وشبهة وهو الأحاد فالتواتر ما نقله جماعة عن جماعة لا يتصور
 قاطعهم على الكذب لكنهم واتصل بك هكذا أمثاله نقل الثقات
 وأعدا الركات مقدار الزكوة والمشهور ما كان أوله كالأحاديث
 اشتهر في العصر الثاني الثالث وتلقته الأمة بالقبول فصارت المتواتر
 حتى تصل بك وذلك مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم على الخف والرجل في باب الزنا
 ثم المتواتر يوجب العلم القطع ويكون ردة كفر والمشهور يوجب علم
 الطائفة ويكون ردة بدعت ولا خلاف بين العلماء في لزوم العمل بها
 وأما الكلام في الأحاد فنقول خبر الواحد هو ما نقله واحد عن واحد
 واحد عن جماعة أو جماعة عن واحد أو عدة للعد إذا لم يبلغ حد الشهادة
 وهو يوجب العمل به في الأحكام الشرعية بشرط إسلام الراوي وعقله
 وضبطه وعقله اتصاله بك فلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الاصول الثاني	٤٤	السنة
---------------	----	-------

في مسألة المصراة بالقياس باعتبار اختلاف أحوال الرواة قلنا
 شرط العمل بمخبر الواحد أن لا يكون مخالفاً للكتاب السنة المشهورة
 وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال عليه السلام تكثر لكم الأحاديث بعد
 فاذا شئى لكم عنى حديث فاعرضوا على كتاب الله فما وافق فاقبلوه
 وما خالف فرددوه وتحقق ذلك فيما روى عن علي بن أبي طالب أنه
 قال كانت الرواة على ثلاثة أقسام مؤمن مخلص صحيح رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه سلم وعرف معنى كلامه اعرابي جاء من قبيلة فسمع بعض
 ولما عرف حقيقة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجع في قبيلة فوجع
 بغير لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو يظن ان
 المعنى لا يتفاوت ومما في لم يعرف نفاقه فردى ما لم يسمع
 واقتري فسمعه منه اناس فظنوه مؤمنا مخلصا فردوا ذلك
 واشتهر بين الناس فلهمذا المعنى وجب عرض الخبر على الكتاب

والسنة المشهورة ونظير العرض على الكتاب في حديث مسند الذكر
 فيما يروى عنه من مسند ذكره فليقرضنا عرضا على الكتاب
 فخرج فخالفا لقوله تعالى فيه جال يحبون ان يتطهر واذا نهم

[illegible]

ولم يفتت إل غير ۱۲۰ حسن الحواشي

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى ياطل باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينكحن أزواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا ياتى هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداق الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشترطوا بخبر مع شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

الاصل الثاني ٤٤ السبعة

كانوا يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى ياطل باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينكحن أزواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا ياتى هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداق الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشترطوا بخبر مع شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى ياطل باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينكحن أزواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا ياتى هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداق الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشترطوا بخبر مع شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى ياطل باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينكحن أزواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا ياتى هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداق الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشترطوا بخبر مع شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الثالث

LA

الإجماع

جَزَانُ تَعْمَلُ عَلَى خَيْرٍ وَتَتَزَوَّجُ بِغَيْرِهِ وَلَوْ اسْتَبَيَّهَتْ عَلَيْهِ
 الْمَرْأَةُ الْفَاحِشَةُ لَبَرَّتْ لَهَا ^{لَمَّا تَزَوَّجَتْ} ^{لَمَّا تَزَوَّجَتْ} ^{لَمَّا تَزَوَّجَتْ}
 الْقَبِيلَةَ فَأَخْبَرَهُ وَاحِدٌ عَنْهَا وَجَبَّ لِعَمَلٍ بِهِ وَلَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَعْلَمُ
 بِأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ ^{لَمَّا تَزَوَّجَتْ} ^{لَمَّا تَزَوَّجَتْ} ^{لَمَّا تَزَوَّجَتْ}
 حَالَهُ فَأَخْبَرَهُ وَاحِدٌ عَنِ الْخَاسَةِ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ بَلْ يَتَيْمَّمُ فَصَلَّ
 خَيْرًا لَوْ أَحَدُ حُجَّةٍ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ خَالِصٌ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ
 بِعَقُوبَةٍ وَخَالِصٌ حَقٌّ لِلْعَبْدَانِ فِيهِ الزَّامُ مُحَضَّرٌ وَخَالِصٌ حَقٌّ مَا لَيْسَ فِيهِ
 الزَّامُ وَخَالِصٌ حَقٌّ مَا فِيهِ الزَّامُ مِنْ وَجْهِ مَا أَوَّلُ فَيَقْبَلُ فِيهِ خَيْرٌ لَوْ أَحَدُ
 فَانْ سَوَّاهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ فِي هَالِكٍ مَوْضِعًا
 وَأَمَّا الثَّانِي فَيَشْتَرِطُ فِيهِ الْعَدْلُ وَالْعَدَالَةُ وَنَظِيرُهُ الْمُنَازَعَاتُ
 وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَيَقْبَلُ فِيهِ خَيْرٌ لَوْ أَحَدٌ لَوْ كَانَ
 وَأَوْفَسَقًا وَنَظِيرُهُ الْعَامَلَاتُ وَأَمَّا الرَّابِعُ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ الْقَا
 لِعَدْلُهُ الْعَدْلُ أَلَا عَدْلُهُ خَيْرٌ لَوْ أَحَدٌ لَوْ كَانَ

الحال

في الاجتماع فصل اجتماع هذه الأمة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في فروع الدين حجة موجبة العمل بما شرعوا له هذه الأمة ثم الاجتماع على أربعة أقسام اجتماع الصحابة رضي الله عنهم على الحجة نصاتهم اجتماعهم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الأصل الثالث

بَنَصُّ لِبَعْضٍ سَكُوتُ الْبَاقِينَ عَنِ الرَّدِّ ثُمَّ جَمَاعٌ مِنْ بَعْدِهِمْ فِي الْمَالِ يُجِدُ
فِيهِ قَوْلَ لِسَلَفٍ ثُمَّ لَا جَمَاعَ عَلَى أَحَدٍ قَوْلَ السَّلَفِ مَا الْأَوَّلُ فَهُوَ مَعْتَمَدٌ
أَيَّةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ لَا جَمَاعَ بَنَصُّ لِبَعْضٍ سَكُوتُ الْبَاقِينَ فَهُوَ مَعْتَمَدٌ
الْمُتَوَاتِرُ ثُمَّ جَمَاعٌ مِنْ بَعْدِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَشْهُورِ مِنْ الْأَخْبَارِ ثُمَّ جَمَاعٌ الْمَتَاخَرِينَ
عَلَى أَحَدٍ قَوْلَ لِسَلَفٍ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ مِنَ الْأَحَادِ الْمَعْتَبَرِ فِي هَذَا الْمَنْزِلِ
أَهْلُ الرِّأْيِ لَا يَجْتَمِعُونَ وَلَا يُعْتَبَرُ بِقَوْلِ لِعَوَامٍ وَالمُتَكَلِّمُ وَالْمُحَدِّثُ وَالمُتَقَرِّبُ
أَصُولُ لِفَقْهِهِ ثُمَّ بَعْدُ ذَلِكَ لَا جَمَاعَ عَلَى نَوْعَيْنِ مَرَكَبٌ وَغَيْرُ مَرَكَبٍ فَذَلِكَ يَجْتَمِعُ
عَلَيْهِ الْأَمْرُ عَلَى حَكْمِ الْحَادِثَةِ مَعَ وَجُودِ الْأَخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ وَمَسْأَلَةُ لَا جَمَاعَ
عَلَى وَجُودِ الِاتِّفَاقِ عِنْدَ الْقِيَامِ وَمَسْأَلَةُ إِمَامُ عِنْدَ نَفْسَاءٍ عَلَى الْقِيَامِ وَامْتِنَانُ
عِنْدَ قُبْنَاءٍ عَلَى الْمُسْتَرْتَفِ مِنْ هَذَا النَّوعِ مِنْ الْأَجْمَاعِ لَا يَبْقَى جَمْعٌ بَعْدَ ذَلِكَ لِفَسَادِ
فِي الْمَأْخُذِينَ حَتَّى لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْقِيَامَ غَيْرَ نَاقِضٍ لَوْ حَنِيفَةً لَوْ يَقُولُ بِالْإِتِّفَاقِ
فِيهِ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُسْتَرْتَفِ نَاقِضٌ فَالشَّافِعِيُّ لَوْ يَقُولُ بِالْإِتِّفَاقِ فِيهِ لَفَسَادِ الْعِلَّةِ
الَّتِي نَبَى عَلَيْهَا الْحُكْمُ وَالْفُسَادُ مُتَوَهَّمٌ فِي الطَّرَفَيْنِ لِمَا زَانِ يَكُونُ أَبُو حَنِيفَةَ
مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْخَطِ فِي مَسْأَلَةِ الْقِيَامِ وَالشَّافِعِيُّ مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ
الْقِيَامِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْخَطِ لَوْ رُودِي هَذَا إِلَى بِنَاءِ وَجُودِ الْأَجْمَاعِ عَلَى الْبَاطِلِ

بحث
كون الاجماع
على اربعة اقسام

[illegible]

والعقار بالملك سبب ملك صحيح وكذا لو اثبتنا ان ترث الحكم
على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحرمة
لا يمنع جواز نكاح الامة اذ صح بنقل لتسلف ان الشافعي فروع
مسألة طول الحرمة على هذا الأصل ولو اثبتنا جواز نكاح الامة
المؤمنة مع الطول جاز نكاح الامة الكتابية بهذا الأصل وعلى هذا
مثاله فما ذكرنا في ما سبق ونظير الثاني اذ قلنا ان الحق ناقض فيكون
البيع الفاسد مفيد للملك لعدم لقائل بالفصل ويكون موجب
العمل بقوله لعدم القائل بالفصل ومثل هذا الحق غير ناقض
فيكون المسن ناقضا وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وانزلت
على صحة اصله ولكنها لا توجب صحة اصل اخر حتى تفرعت
عليه المسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم
الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم بصريح النص ودلالة على ما ذكره فانه لا سبيل
الى العمل بالرأي مع امكن العمل بالنص هذا اذا اشتهرت عليه القبله
فاخبره واحد عنها لا يجوز له التحري لو وجداء فاخبره عدل انه

بيان الواجب على
المجتهد

قوله على ان يقول ان الشافعي فروع
مسألة طول الحرمة على هذا الأصل
لو اثبتنا جواز نكاح الامة
المؤمنة مع الطول جاز نكاح الامة
الكتابية بهذا الأصل وعلى هذا
مثاله فما ذكرنا في ما سبق ونظير
الثاني اذ قلنا ان الحق ناقض فيكون
البيع الفاسد مفيد للملك لعدم
لقائل بالفصل ويكون موجب العمل
بقوله لعدم القائل بالفصل ومثل
هذا الحق غير ناقض فيكون المسن
ناقضا وهذا ليس بحجة لان صحة
الفرع وانزلت على صحة اصله
لكنها لا توجب صحة اصل اخر حتى
تفرعت عليه المسألة الاخرى فصل
الواجب على المجتهد طلب حكم
الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من
سنة رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم بصريح النص ودلالة على ما
ذكره فانه لا سبيل الى العمل بالرأي
مع امكن العمل بالنص هذا اذا
اشتهرت عليه القبله فاخبره واحد
عنها لا يجوز له التحري لو وجداء
فاخبره عدل انه

[illegible]

الاجتماع	۸۲	الأصل الثالث
----------	----	--------------

نجس لا يجوز له التوضي به بل يتركه وعلى اعتبار ان العمل
 بالرائي دون العمل بالنص قلنا ان الشبهة بالحمل اقوى من الشبهة
 في الظن حتى سقط اعتبار ظن العبد في الفصل الاول مثاله في ما اذا
 وطئ جارية ابنه لا يحد وان قال علمت انها على حرام وثبت نسب
 الولد منه لان شبهة الملك له تثبت بالنص مال لابن قال عليه
 الصلوة والسلام مات مالك لا يترك فسقط اعتبار ظنه في الحمل
 والحرة في ذلك ولو طئ الابن جارية ابيه يُعتبر ظنه في الحمل
 والحرة حتى لو قال ظننت انها على حرام يجب الحد ولو قال ظننت
 انها على حرام لا يجب الحد لان شبهة الملك في مال الاب لم تثبت له
 بالنص فاعتبر برأيه لا يثبت نسب الولد ان ادعاه ثم اذا تعارض
 الدليلان عند المجتهد فان كان التعارض بين الاستين
 يميل الى السنة وان كان بين استين يميل الى التار الصحاية ففى
 الله تعالى عنهم والقياس الصحيح ثم اذا تعارض القياسان عند المجتهد
 يخرج فيعمل باحدهما لانه ليس من القياس دليل شرعي يصح اليه
 وعلى هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء ان طاهر ونجس لا ينجس بينهما

[illegible]

[illegible]

الأصل الرابع

لا يقال بل ينقل العبد من مكان إلى مكان
 على التيقن كذا كذا السلك على النقل
 القياس ان يكون السلك على النقل
 معناه وهو ان لا يتحقق في النقل
 يخرج من الجاسر

[illegible][illegible]

[illegible]

الأصل الرابع

٨٩

القياس

ولكنك اذا قلنا الطواف بالبيت صلى بالخبر فيشترط له الطهارة
 وسترا العورة كالصلاة كان هذا قياسا لوجوب تغيير نعل الطواف
 من الاطلاق الى التقيد مثال ثلث هو لا يعقل معناه في حق
 جواز التعوض بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيره من الابدنة
 بالقياس على نبيذ التمر و قال لو شجر في صلوته او احكم بيني
 على صلوته بالقياس على ما اذا سبقه المحرث لا يصح لان الحكم
 في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع وبمثل هذا
 قال صحابك لسافعي قلنا نجستان اذا اجتمعتا صاتا طاهرتين
 فاذا افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة
 في القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير معقول معناه
 الرابع وهو ما يكون التعليل لامر شعري لا امر لغوي في قولهم
 المطبوخ المنصف خمر لان الخمر انما كان خمر لانه يخامر العقل
 وغيره يخامر العقل ايضا فيكون خمر بالقياس والساقي انما كان
 ساقرا لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد ساركا للتباس في هذا
 المعنى فيكون ساقرا بالقياس وهذا قياس في اللغة مع اعتراض
 سارقي

[illegible]

الأصل الرابع

اذ اربع
 اعم من البدي قلنا
 مخصوص بغيره هو قولنا قتال حلال
 حتى يبلغ البدي على غيره
 على قتال مدافع قلنا بذا القياس
 الفروع مخصوص عليه لما روي
 قتال اذن ربنا قتال حلال
 فليدوم قتال حلال
 لا يدوم قتال حلال
 من قولى قتال حلال
 نفس فيه البدي قتال حلال
 هذا قول ربنا قتال حلال
 نفس حتى يترك القتال
 قتال حلال

في تعريف القياس
الشرعي

[illegible]

[illegible]

القياس	٨٨	الأصل الرابع
--------	----	--------------

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم أما يعرف كون المعنى علة بالكتاب
وبالسنة وبالإجماع وبالإجتهاد وبلاستنباط فنشأ العلة المعلنة
بالكتاب كثرة الطواف فانها جعلت علة لسقوط الحجر في الاستيذان
في قوله تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد من طوافوا فون عليكم
بعضكم على بعض ثم اسقط رسول الله عليه الصلوة والسلام حجرا
سورة الهرة بحكم هذه العلة فقال عليه السلام الهرة ليست بنجسة فانها
من الطوافين عليكم والطوافات فقاتلها جميع ما يسكن في
البيت كالقارورة والحية على الهرة بكثرة الطواف كذلك قوله تعالى يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر بين الشرح ان الا فطار لمريض
والمسا في التيسير الامر عليهم ليمكنوا من تحقيق ما يترجم في نظرهم من
الأتان بوظيفة الوقت او تأخيره الى ايام اخرى باعتبار هذا المعنى
قال ابن حنيفة المسافر اذا نوى في ايام رمضان اجبا اخرجه عن وجب
اخرا لانه لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصالحه بدن وهو لا فطار فلا
يثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخر اج
النفس عن عهدة الواجب اولى ومثال العلة المعلومة

[illegible]

القياس	٨٩	الأصل الرابع
--------	----	--------------

بالسنة في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً
وقاعداً وراكعاً وساجداً انما الوضوء على من نام مضطجعا فاذا اذنا
مضطجعا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل علة فيتعدي الحكم
هذه العلة الى النوم مستتدا او متكلنا الى شيء لو ازيل عنه لسقط وكذلك
يتعدى الحكم هذه العلة الى الانعاء والسكركذلك قوله عليه السلام
توضئي وصلي فان قطر الدم على الحصيد قطر فانه دم عرق انفجر
جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة الى الفصد المحجمة
ومثال العلة المعلومة بالايجاع فيما قلنا الصغر علة لولاية الاب في
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجود العلة والبلوغ عن
عقل علة لولاية الاب في حق الغلام فيتعدي الحكم الى الجارية
هذه العلة وانفجار الدم علة لا تنقاض للظاهرة في حق المستباضة
فيتعدى الحكم الى غيرهما لوجود العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين
احدهما ان يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الماهل والثاني
ان يكون من جنسه مثال لا يتحد في النوع ما قلنا ان الصغر علة لولاية
الاكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الاكاح في حق الجارية لوجود

بمبحث
العلة المعلومة
بالسنة

[illegible]

الأصل الرابع

الأصل مع الفرع لما اتحد في العلة وجب له اتحادها في الحكم وإن
افتراقا في غير هذه العلة وحكم القياس لثاني فسادة بمثانة
التجسس والفرق الخاص هو بيان أن تأثير الصغير في ولاية التصرف
في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس قياسا القسم الثالث
وهو قياس بعلّة مستنبطة بالوأي الاجتهاد ظاهر تحقيق
ذلك لثبوتها وجدنا وصفا مناسبا للحكم هو مجال يجب ثبوت الحكم
وبتقاضاه بالنظر إليه وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع
يضاف الحكم إليه للمناسبة لا الشهادة الشرح بكونه علة ونظيره
إذا رأينا شخصا أعطى فقيرا درهما غلب على الظن أن الاعطاء لدفع
حاجة الفقير وتحصيل مصالح الثواب ذاعرف هذا فنقول إذا رأينا
وصفا مناسبا للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع يغلب
بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل
عند انعدام ما فوقها من الدليل بمقالة المسافر إذا غلب على ظنه أن
بقربه ماء لم يحزله التيمم وعلى هذا مسائل الفقهاء وحكم هذا
القياس أن يبطل بالفرق مناسبا عند وجود مناسبا سواء

بمخت العلة
المعلومة بالرأى

والاجتهاد

متى يغفل
 فتمتلل فخرج الموم
 الموم في دم تغفل في الموم
 ومنذ انشأ في دم تغفل في الموم
 على من عليه الغصا من الموم
 العجب الى الموم من الموم
 العجب الى الموم من الموم

القِيَّاس

لا تروا في هذا
 القصاص والجزاء ان كل انسان
 في النفس الشاقي وموتة امان
 قال صاحب الجيب حرمه آفات الحزن
 النفس ابو جيب حرمه آفات الحزن
 يعني ان آفات الحزن كصيد الحزن
 كونه آفات الحزن كصيد الحزن
 لان آفات الحزن كصيد الحزن
 حرمه آفات الحزن كصيد الحزن
 ان يلقى بالاجماع فليس كصيد الحزن
 الغياث كصيد الحزن كصيد الحزن
 الحزن كصيد الحزن كصيد الحزن
 الحزن كصيد الحزن كصيد الحزن

ان يقول ان قوله تعالى ومن ذلوا كان
مبيعا فاني على ثبوت حوزة النفس الاطراف
فان النفس والاطراف معك انما هي النفس
واجيب بان الاطراف وعلما بان الاطراف
عليه الصلوة والسلام هي جزء من النفس
والافا ابراهيم وقال علما ان النفس يتناول
في حكم الاطراف لان الاطراف
الاصول على ما هو كذا في الاطراف
الوصف قوله بربان كان جوارا ١٢
سقط

[illegible]

الأصل الرابع

قلنا لما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم
 في إطلاق قياس الأصل من الأصل ^{من الأصل} لا تفصيل الأصل ^{لأنه الأصل} له كإلغائه وأما العكس فنحن به أن يمتسك لسائر الأصل المعتبر
 على وجه يكون المصل مضطراً إلى وجه المفارقة بين الأصل والفرع
 ومثاله الحلي أعدت للابتدال فلا يجب فيها الزكوة كسائر البذل
 قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال كسائر
 البذل وأما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً يليق
 بذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزوجين اختلاف الدين
 طرأ على النكاح فيفسد كإحدى الزوجين فإنه جعل الإسلام
 سلة لزوال الملك قلنا الإسلام عهد عاصماً للملك فلا يكون
 مؤثراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرة أنه حرّ قادم
 على النكاح فلا يجوز له الأمانة كما لو كانت تحت حرة قلنا وصف كونه
 حرّاً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم الجواز
 أما ما ينقض فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية
 التيمم قلنا ينقض بغسل الثوب والأناة وأما المعاصرة
 مثل ما يقال السم مركن في الوضوء فليس تنليه كالغسل

بحث
العكس فساد الوضع
والمنقض

قولنا ما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم
 له كالقضاء وأما العكس فنحن به أن يمتنع لسائل أصل المعلى
 على وجه يكون المعلى مضطراً إلى جهة المفارقة بين الأصل والفرع
 ومثاله الحلي أعدت للابتدال فلا يجب فيها الزكوة كتاباً بل ذلك
 قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال كتاباً
 البذلة وأما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً لا يلبس
 بذلك الحكم مثاله في قولهم في الإسلام أحد الزوجين اختلاف الدين
 طرأ على النكاح فيفسد كارتداد أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام
 سلة لزوال الملك قلنا الإسلام عهد عاصماً للملك فلا يبيح
 سراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرمة أنه حرراً
 على النكاح فلا يجوز له الأمة كما لو كانت تحت حرة قلنا وصف كونه
 حرراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم اجتماعها
 أما ما ينقض فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية
 التيمم قلنا ينقض بغسل الثوب ولا ناء وأما المعارض
 مثل ما يقال المسح كفي في الوضوء فليس تشليته كالغسل

القياس ٩٥ الأصل الرابع

العكس فساد الوضع
 والمنقض

حسن التمشي على

بجلاوف الموضع اذ دل السارق على الوديعة فشرقا اودل الحجر غير
على صيد الحر وقتله لان وجوب لضمان على الموضع باعتبار ترك
الحفظ الواجب عليه لا بالدلالة وعلى الحجر ما عبادان الدلالة
مخطو احرابه بمنزلة مثل الطيب وليس لمخيط فيضمن بامر تكاب
المخطو لا بالدلالة الا ان الجناية انما تنفتر بحقيقة القتل فاما
قبله فلا محكم له لجواز ارتفاع اثر الجناية بمنزلة الاندمال في بار الحجر
وقد يكون السبب بمعنى علة فيضاف الحكم ليه مثاله فيما ثبت
العله بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لانه لما ثبتت العلة
بالسبب فيكون السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه
ولهذا قلنا اذا ساق دابة فالتلف شيئا ضمن السائق
والشاهد اذا التفت بشهادته مالا فظهر لجواؤها بالرجوع
ضمن لان سير الدابة يضاف الى السوق وقضاء القاض
يضاف الى الشهادة لما انه لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور
الحق بشهادة العدل عند فصاركما يجب في ذلك بمنزلة
البهيمه بفعل لسائق ثم السبب قد يقام مقام العلة

بحث كون السبب تارة بمعنى العلة

فقد علم من ثم ان السبب
حاصل في قولنا من ثم ان السبب
العله بالسبب فيكون السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه
ولهذا قلنا اذا ساق دابة فالتلف شيئا ضمن السائق
والشاهد اذا التفت بشهادته مالا فظهر لجواؤها بالرجوع
ضمن لان سير الدابة يضاف الى السوق وقضاء القاض
يضاف الى الشهادة لما انه لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور
الحق بشهادة العدل عند فصاركما يجب في ذلك بمنزلة
البهيمه بفعل لسائق ثم السبب قد يقام مقام العلة

قوله من
الاشارة لان اصابه يد
صحت بالسوق لان السوق محل الاداء
الاداء كبرها فصار عليها ضمان
لان الكثرة وكذا الكثرة ان الضمان
بعدا فانه لا يبرهن على الضمان
سبب في قولنا من ثم ان السبب
العله بالسبب فيكون السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه
ولهذا قلنا اذا ساق دابة فالتلف شيئا ضمن السائق
والشاهد اذا التفت بشهادته مالا فظهر لجواؤها بالرجوع
ضمن لان سير الدابة يضاف الى السوق وقضاء القاض
يضاف الى الشهادة لما انه لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور
الحق بشهادة العدل عند فصاركما يجب في ذلك بمنزلة
البهيمه بفعل لسائق ثم السبب قد يقام مقام العلة

الاشارة لان اصابه يد
صحت بالسوق لان السوق محل الاداء
الاداء كبرها فصار عليها ضمان
لان الكثرة وكذا الكثرة ان الضمان
بعدا فانه لا يبرهن على الضمان
سبب في قولنا من ثم ان السبب
العله بالسبب فيكون السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه
ولهذا قلنا اذا ساق دابة فالتلف شيئا ضمن السائق
والشاهد اذا التفت بشهادته مالا فظهر لجواؤها بالرجوع
ضمن لان سير الدابة يضاف الى السوق وقضاء القاض
يضاف الى الشهادة لما انه لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور
الحق بشهادة العدل عند فصاركما يجب في ذلك بمنزلة
البهيمه بفعل لسائق ثم السبب قد يقام مقام العلة

[illegible]

الأصل الرابع

9A

القياس

عند تعدد الأظواهر على حقيقة العلة يتيسر ألا امر على المكلف
ويسقط به اعتبار العلة ويبدأ الحكم على السبب ومثاله في
الشرعيات النوم الكامل فإنه لما أُقيم مقام الحدث سقط
اعتبار حقيقة الحدث ويبدأ لا تنقاض على كمال النوم وكذلك
الخلق الصحيحة لما أُقيمت مقام الوطئ سقط اعتبار حقيقة
الوطئ فيبدأ الحكم على صحة الخلق في حق كمال المهر وتروم
لعله وكذلك السفر لما أُقيم مقام المشقة في حق الرخصة
سقط اعتبار حقيقة المشقة ويبدأ الحكم على نفس السفر حتى إن
سلطان لوطاف في أطراف مملكته يقصد به مقدار السفر كان
الرخصة في الأظواهر والقصور وقد يسمى غير السبب سبباً مجازاً
ليمن يمتي سبباً للكفارة وانها ليست بسبب في الحقيقة
سبباً يمتي في وجود السبب ليمن يمتي في كفاؤه فإن الكفارة
ما يجب بالحدث وبه وينتهي ليمن كذلك تعليق الحكم بالشروط
الطراه والعناق يسمى سبباً مجازاً وأنه ليس بسبب في الحقيقة
يثبت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجوب الشرط فلا يكون سبباً

[illegible][illegible]

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

الأصل الرابع

١٠١

القياس

كما في صلاة العصر فان آخر الوقت وقت اجزاء الشمس الوقت
عنده فاسد فتقرر ان الوظيفه بصفة نقصان لهذا وجب
القول بالاجزاء عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني ان
يجعل كل جزء من اجزاء الوقت سبباً لا على طريق الانتقال
فان القول به قول باطل السببية الثابتة بالشروع ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما اثبت عين
ما اثبتته الجزء الاول فكان هذا من باب توافر لعل اكثر
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصور شهود
الشهر لتوجه الخطاب عند شهود الشهر اضافة الصوم اليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة او حكماً
وباعتبار وجوب السبب جاز التجليل في باب الاداء وسبب
وجوب الحج البيت لا ضافته الى البيت وعدم تكرار الوظيفه
في العمر على هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة ينوب ذلك
عن حجة الاسلام لوجود السبب وبه فارق اداء الزكاة
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

يجت تعلق
الاحكام الشرعية
باسبابها

اصول الشاشي
الموسس الحافظ
محمد بن عبد الله
الكنتوي القرطبي

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

القياس	١٠٢	الأصل الرابع
--------	-----	--------------

[illegible]

اَحْيَضُ النَّفَاسِ الْجَنَابَةَ **فصل** قال القاضي الامام ابو زيد الموانع
 اربعة اقسام مانع يمنع انعقاد العلة ومانع يمنع تمامها ومانع
 يمنع ابتداء الحكم ومانع يمنع دوامه نظيرا لاول بيع المحرم
 والميتة والدم فان عدم المحلية يمنع انعقاد التصرف علة
 لا فاداة الحكم وعلى هذا اسائر التعليقات عندنا فان التعليق
 يمنع انعقاد التصرف علة قبل وجود الشرط على
 ما ذكرناه ولهذا لو حلف لا يطلق امرأته فعلى طلاق
 امرأته بدخول الدار لا يحنث ومثال الثاني
 بان قال من دخلت الدار حانت طائفة

[illegible][illegible][illegible]

قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة

قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة

قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة

الأصل الرابع

١٠٣

القياس

هَذَا كَالنَّصَابِ فِي تَنَاءِ الْحَوْلِ وَأَمْتِنَاغُ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ عَنْ الشَّهَادَةِ
وَرَدُّ شَطْرِ الْعَقْدِ وَمِثَالُ الثَّلَاثِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْحَيَاةِ وَبَقَاءِ الْوَقْتِ
فِي حَقِّ صَاحِبِ الْعَذْرِ مِثَالُ الْمَرْبِخِ خِيَارُ الْبُلُوغِ وَالْعَقْدُ وَالْمَرْوِيَّةُ
وَعَدَمُ الْكَفَاءَةِ وَالْأَنْدَالُ فِي بَابِ الْجَرَاحَاتِ عَلَى هَذَا أَصْل
وَهَذَا عَلَى عِتَابِ جَوَازِ تَخْصِصِ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ
مَنْ لَا يَقُولُ بِجَوَازِ تَخْصِصِ الْعِلَّةِ فَالْمَانِعُ عِنْدَ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
مَانِعٌ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْعِلَّةِ وَمَانِعٌ يَمْنَعُ تِمَامَهَا وَمَانِعٌ يَمْنَعُ
دَوَامَ الْحُكْمِ وَأَمَّا عِنْدَ تِمَامِ الْعِلَّةِ فَيَنْبَغُ الْحُكْمُ بِحَالَةٍ وَعَلَى
هَذَا كُلِّ مَا جَعَلَهُ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ مَانِعًا لثُبُوتِ الْحُكْمِ جَعَلَهُ
الْفَرِيقُ الثَّانِي مَانِعًا لِتِمَامِ الْعِلَّةِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَدُرُّ الْكَلَامُ
بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فَفَصْلُ الْفَرْضِ لَعْنَةُ هُوَ التَّقْدِيرُ وَمَقَرُّ ضَاثُ
الشَّرْعِ مَقْدَرَاتُهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ الْكَرِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ وَفِي
الشَّرْعِ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لَا شَبَهَةَ فِيهِ وَحُكْمُهُ لَزُومُ الْعَلَلِ بِهِ
وَالْإِعْتِقَادُ بِهِ وَالْوَجُوبُ هُوَ السَّقُوطُ يَعْنِي مَا يَسْقُطُ عَلَى الْعَبْدِ
بِإِخْتِيَارِهِ مِنْهُ وَقِيلَ هُوَ مِنَ الْوَجِبَةِ وَهُوَ لَا ضَرْبَ مَتْنٍ إِلَى الْجَبِ

بحث بيان
معنى الفرض لغة
وشعرا

قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة

قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة
قوله في النصاب على وجه الزكاة

الأصل الرابع

بحث
الرخصة لغة
وشرعاً

الأصل الرابع ١٠٥ القياس

لأنها في غاية الوكادة لو كادة سببها وهو كون الأمر مفترض الطاعة بحكمه الهنا ونحن عبدة وأقسام العزيمة ما ذكرنا من الفرض الواجب أما الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة وفي الشرع صرف الأمر من عسر إلى يسر بواسطة عنه في المكلف وأنواعها مختلفة لا اختلاف أسبابها وهي عذر العباد في العاقبة تقول إلى نوعين أحدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة العفو في باب الجنابة وذلك نحو اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة القلب عند الإكراه وسبب النبي عليه السلام أن لا يسلم وقتل النفس ظلما وحكمة أنه لو صبر حتى قتل يكون ما جحد الامتناع عن الحرام تعظيما لله الشارح عليه السلام في النوع الثاني تغيير صفة الفعل بان يصير مباحا في حقه قال الله تعالى فمن اضطر في خصه وذلك نحو الإكراه على أكل الميتة وشرب الخمر وحكمه أنه لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون امتناعا بامتناعه عن إباح وصار كقاتل نفسه فصل في الاحتجاج بآراء دليل أنواع منها الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم مثالها القى

بجست بيان الرخصة لغة وشروعا

بجست بيان الرخصة لغة وشروعا

[illegible]

